الأصول القرآنية في

عصمة الأنبياء

بطلان التفريق بين عصمة الامتثال وعصمة التبليغ

أنور غني الموسوي

الأصول القرآنية في

عصمة الأنبياء

بطلان التفريق بين عصمة الامتثال وعصمة التبليغ

أنور غني الموسوي

الأصول القرآنية في عصمة الأنبياء

بطلان التفريق بين عصمة الامتثال وعصمة التبليغ

أنور غني الموسوي

دار أقواس للنشر

العراق ١٤٤٣

المحتويات

المقدمة

بسم الله الرحمن الرحيم. الحمد لله رب العالمين. اللهم صل على محمد واله الطاهرين. ربنا اغفر لنا ولإخواننا المؤمنين.

ان من اهم صفات الشريعة الإسلامية الواضحة والقطعية انها مجموعة معارف متناسقة متوافقة متفقة متسقة لا اختلاف فيها ولا تناقض، وهذا لا يكون فقط على مستوى العلم والمعرفة بل على مستوى الخطاب والنصوص. ولأهمية النص القرآني بل واصليته وجوهريته واساسيته في المعارف الشرعية لا بد من عدم التعامل معه بسطحية وحشوية بل يجب دوما إدراك التناسق والاتساق في نصوصه وخطاباته.

ان من اهم صفات القران خطابا ونصا ومعرفة وعلما انه موضوعي وعقلائي وفطري ووجداني، وهذا ما يصحح اخضاع نصوصه كلها الى هذه الأصول وعدم صح التعامل مع النص القرآني بمقاصد لفظية بحتة فان ذلك يؤدي وبلا ريب الى الظاهرية والحشوية التي تصاحبها في أحيان كثيرة أخطاء معرفية واضحة.

حينما امر الله تعالى في كتابه بإطاعة الأنبياء عليهم السلام وبين امامتهم ووجوب اتباعهم والاقتداء بهم، كان ذلك دالا بلا ريب على ان تقليد الأنبياء مطلق ولا اعرف أحدا خصصه، فكل من قرات له في تفسير قوله تعالى (يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا أَطِيعُوا اللَّهَ وَأَطِيعُوا الرَّسُولَ) انها طاعة مطلقة، وكل من تناول قوله تعالى (وَمَا آتَاكُمُ الرَّسُولُ فَخُذُوهُ وَمَا نَهَاكُمْ عَنْهُ فَانْتَهُوا) فانه قال بالتقليد للمطلق لرسول الله صلى الله عليه واله وكل من تحدث في قوله تعالى (لَقَدْ كَانَ لَكُمْ

فِي رَسُولِ اللَّهِ أُسْوَةٌ حَسَنَةٌ) قال انها مطلقة بلا تخصيص، وعلى ذلك جاء تعريف السنة الاصطلاحي بانه فعله او قوله صلى الله عليه واله و لم اجد أحدا يخصص. من هنا يكون القول بالتفكيك بين الشخصية التبليغية والشخصية الامتثالية للنبي وبين أفعال التبليغ فيعصم بها وأفعال الامتثال فلا يعصم فيها لا شاهد له، ولأنني تتبعت المسالة فوجدت الاقوال مجردة عن بحث مفصل فيها وانما اكتفى كل من الطرفين بذكر القول المختار عندهم اعتمادا على المتعارف او الاجماع او المقرر دون بحث تفصيلي في ادلة ذلك. ومن المعلوم ان دين الله هو القران والسنة وان المعرفة الشرعية هي القران والسنة وكل ما عداهما قابل للمناقشة والاخذ والرد.

قبل كل كلام لا بد من التذكير بما قدمت من ان الشريعة الإسلامية وكل كتب الله تعالى واقواله

ووصاياه تتميز بالتناسق والتوافق وان بعضها يصدق بعضا وانه لا اختلاف فيها، وأنها موافق للفطرة والوجدان وسلوك العقلاء في المعرفة وبيانها. ومن الواضح اننا لا نجد اثرا للتفصيل بين أفعال التبليغ وافعال الامتثال للنبي لا في نصوص الشريعة ولا في الوجدان ولا فطرة العقلائي، اذ ان تصور كون النبي معصوما في التبليغ وغير معصوم في الامتثال غير متصور عقلائيا ومخالف للوجدان، ولا مجال للتعبد هنا لان الامر امر عرفي عقلائي. ومن هنا فالنقل المخالف لذلك هو ظن لا يثبت كأخبار الاحاد التي اشارت الى عدم عصمة الأنبياء في امتثالاهم وافعالهم العادية، وان ثبت قطعا كآيات القران فهو متشابه يجب ان يؤول الى ما يوافق المحكم. ان هذا هو المنهج الحق المخرج للشريعة من الظن ومن الظاهرية ومن الحشوية. وسابين هنا الأصول القرانية التي تدل على

عدم التفكيك بين النبي بما هو مبلغ وبين النبي بما هو ممتثل، وسأناقش بعض الاطروحات في هذا الشأن.

ومع ان عصمة الأنبياء الواحدة غير المجزأة في التبليغ والامتثال والعمل ظاهرة كحقيقة قرانيه وسنية وشرعية وعرفية وعقلائية بل وفطرية الا انه ارتكب القول بالتجزؤ وقيل به بسبب الفقه اللفظي السائد. ان الذي حصل وبسبب لفظية الفهم والمنهج اللفظي للفقه السائد حملت ظواهر آيات في القران واخبار احاد على خلاف حقيقة عصمة الأنبياء الذين هم أئمة علما وعملا؛ تبليغا وامتثالا. ولأجل الخروج من هذا الاشكال ميزوا بين النبي بما هو مبلغ وبين النبي بما هو ممتثل، فعصم في التبليغ و لم يعصم في الامتثال. من الواضح ان هذا التمييز اجتهادي وناتج عن الفهم اللفظي والفقه اللفظي والمنهج اللفظي لتناول النصوص الشرعية، وهو خطأ طالما اشرت اليه وان

الصحيح اعتماد الفهم التصديقي والفقه التصديقي والمنهج التصديقي قي تناول النصوص الشرعية والذي لا يمكنه ابدا التمييز بين تبليغية النبي وامتثاليته من حيث العصمة وعدمها، وهل النبي الا ذات واحدة بعقل واحد وحواس واحدة وروح واحدة؟ فكيف يتعقل التفكيك؟ ان هذا شيء يدعو الى التعجب حقا. وان ما يبطل التفريق بين النبي بما هو مبلغ والنبي بما هو ممتثل حقائق قرانيه واضحة لا ريب فيها منها:

الأولى: إطلاق أوامر طاعة الأنبياء عليهم السلام واتباعهم.

الثاني: إطلاق أوامر التأسي بالأنبياء عليهم السلام واتباعهم.

الثالث: إطلاق حكم العصيان على من يخالف الأنبياء عليهم السلام.

الرابع: ان هداية الأنبياء عليهم السلام دوما بأمر الله تعالى.

الخامس: ان حكم الأنبياء عليهم السلام دوما بالحق.

السادس: التطهير الخاص برسول الله صلى الله عليه واله واهل بيته من الرجس. وهو من المثال للأنبياء.

إضافة الى سيرة المسلمين بمتابعة النبي صلى الله عليه واله وتقليده المطلق في كل فعل، حتى انه عرفت السنة بانها كل فعل او قول من دون تخصيص.

وبعد هذا البيان الذي لا ريب فيه، لا اظن انه يبقى مجال للفقه اللفظي ان يحمل تلك الايات المتشابهات دلالة والاخبار المتشابهات صدورا التي ظاهرها وقوع الذنب العمدي من الأنبياء عليهم السلام على المعنى العمدي من الذنب القبيح والغواية المخالفة للرشد، بل تحمل على مخالفة غير عمدية فالمعصية غير عمدية

والغواية على نقصان الخير والظلم هو الظلم للنفس بحرمان الخير والذي يوجب ذلك هو ما عرفت من حقائق. فان الظاهر اللغوي للكلام ليس حجة بل الحجة هو الظاهر المعرفي التصديقي الذي يصدق ما هو ثابت ومعلوم. والمعنى الأول المخالف للعصمة لا يصدقه ما هو ثابت من معرفة بينما المعنى الثاني الموافق للعصمة هو المصدق فيكون هو الحق والعلم.

كما انه يكون من الواضح ان الأنسب والاصح بحث العصمة من حيث العمد والسهو أساسا ولا حاجة أصلا الى التفرعات الأخرى المشهورة ولا الى التمييز المعهود بين التبليغ والامتثال او أمور الحياة، فالعصمة لا تتجزأ لكن التمييز بين العمد والسهو واضح.

ولا يصح الالتفات الى اخبار الاحاد التي جاءت خلاف المعارف المصدقة من العصمة العمدية وان صح سندها ولا بالأقوال التي قيلت خلاف العصمة

العمدية فانه ظن واشتباه وان صدرت من العلماء والاكابر والاتقياء رحمه الله تعالى وحفظ الاحياء منهم. وهنا لا بد من الإشارة ان صدور قول من العالم التقي النقي لا يعني دوما انه حق وان كان ذلك العالم يصل الى درجة يرى بنور الله تعالى، فان الله تعالى شاء الا يعطي كمالا لاحد وفق ساحته ومجاله، ولهذا نحن نؤكد ان عصمة الأنبياء باطنية غيبية وليست ظاهرية شهودية وانها تزيد وتنقص وانها مراتب ولا تتعارض مع العصود والنزول في تلك المراتب للشخص نفسه، ولا تتعارض مع التفضيل، ويمكن القول انها حالة فعلية تتأثر بالعلم والعمل في الوقت نفسه، ولهذا فإنها تزيد وتنقص في كل وقت الا انها في الأنبياء لا تخرج عن مجال العصمة والكون في حالة الرضا، فلا يعارضها بلوغ ادنى مستوياتها مما

لا يخالف الخلوص والاجتباء لهم ولا يعارضها بلوغ اعلى مستوياتها مما لا يخالف العبودية والمخلوقية لهم.

وهنا مسألة وهي ان الأنبياء بشر، ولا دليل على اخراجهم من ذلك باي مستوى كان، لا على مستوى الروح ولا العلم ولا الحس، وما يقال خلاف ذلك ظن لا عبرة به، وليس لهم من الامر شيء ولا يضرون ولا ينفعون ولا يعلمون الغيب ولا يمتلكون أي قدرة في الكون ولا اية ولاية تكوينية على أي شيء، وانما هم يطلبون من الله ويدعونه فيستجيب لهم، انهم مقربون مفضلون محبوبون مسددون ملهمون موفقون، ولا شيء أكثر من ذلك. هذا هو شأنهم وعصمة الأنبياء عليهم السلام وان كانت كمالا بشريا نسبيا فلا يمكن مقارنته بالكمال الإلهي باي وجه ولا إدخاله في فيه فان هذا خطأ عظيم

ومزلة كبيرة. كما ان الإشارات القرانية المشيرة الى اللوم والآيات التي في ظاهرها عبارات والفاظ المعصية والغواية والظلم والذنب فإنها صادرة من رب العزة الواحد المتعال فهو لا يسال عما يفعل وهم يسألون، كما انها تدلل على ان الكمال لله وحده مع ان كمال خلق الله تعالى بحسب حالهم هو دليل كمال صنعه تعالى. وخلاصة القول ان القول بعصمة الأنبياء وهو ظاهر القران لا يتعارض مع بشريتهم ولا مع واقعيتهم ولا مع عدم كمالهم النسبي ولا مع تفرد الله بالقدرة والكمال ولا يتعارض مع الوجدان والعرف والعقلانية والفطرية التي تبنى عليها الشريعة.

لا ريب ان افراد الله تعالى بالكمال والقدرة وبالمشيئة والإرادة من اهم عقائد التوحيد وان اشراك أي أحد فيها مخل بذلك، الا ان القول بعصمة الأنبياء لا يخل بذلك ولا يتعارض معه، كما انه ينبغي الاقتصار فيها

على ما لا يصل الى أدنى حد يقترب من ذلك، والقول بعدم العصمة اشتباها وتأويلا أفضل بكثير من القول بعصمة الأنبياء المدخل في خلل توحيدي، وهذا ما طالما أكد عليه اهل البيت عليهم السلام وبينته مفصلا في كتابي (المشكاة في تكفير الغلاة).

وهنا في هذا الكتاب سأتعرض لشيء من التفصيل للمعارف الشرعية التي تبطل القول بالتفصيل بين العصمة التبليغية والعصمة الامتثالية وبيان الفهم التصديقي المعرفي الصحيح في قبال الفهم اللفظي الخاطئ. وسيكون مصطلح الامتثال شاملا لعمل الطاعات والوصايا في المعاملات والمباحات من أمور المعاش والحياة فليلاحظ ذلك.

وسيكون الكلام في جهتين:

الأولى: في الأصول القرانية والسنية في العصمة الشاملة للتبليغ والامتثال.

الثانية: المناقشات.

ولا يحتاج الى مزيد كلام ان تمام البحث هو ببيان الأصول القرانية والسنية وبه ينتهي البحث وانما المناقشات هو من مزيد الاطلاع وهو هامشي ولا يدخل في البحث وأصله إرضاء اهل العصر فيما الفوه من ابحاث، والله الموفق.

وقبل ذلك من المفيد الإشارة الى ما ورد في القران من لفظة عصم ومشتقاتها

وَتَرْهَقُهُمْ ذِلَّةٌ مَا لَهُمْ مِنَ اللَّهِ مِنْ عَاصِمٍ ﴿٢٧ يونس﴾

قَالَ لَا عَاصِمَ الْيَوْمَ مِنْ أَمْرِ اللَّهِ إِلَّا مَنْ رَحِمَ ﴿٤٣ هود﴾

يَوْمَ تُوَلُّونَ مُدْبِرِينَ مَا لَكُمْ مِنَ اللَّهِ مِنْ عَاصِمٍ ﴿٣٣ غافر﴾

وَمَنْ يَعْتَصِمْ بِاللَّهِ فَقَدْ هُدِيَ إِلَىٰ صِرَاطٍ مُسْتَقِيمٍ ﴿١٠١ آل عمران﴾ ت وهو شامل للعمل والامتثال.

وَاعْتَصِمُوا بِحَبْلِ اللَّهِ جَمِيعًا وَلَا تَفَرَّقُوا ﴿١٠٣ آل عمران﴾ ت وهو شامل للعمل والامتثال.

إِلَّا الَّذِينَ تَابُوا وَأَصْلَحُوا وَاعْتَصَمُوا بِاللَّهِ وَأَخْلَصُوا دِينَهُمْ لِلَّهِ فَأُولَٰئِكَ مَعَ الْمُؤْمِنِينَ ﴿١٤٦ النساء﴾ ت وهو شامل للعمل والامتثال.

فَأَمَّا الَّذِينَ آمَنُوا بِاللَّهِ وَاعْتَصَمُوا بِهِ فَسَيُدْخِلُهُمْ فِي رَحْمَةٍ مِنْهُ ﴿١٧٥ النساء﴾ ت وهو شامل للعمل والامتثال.

وَاللَّهُ يَعْصِمُكَ مِنَ النَّاسِ ﴿٦٧ المائدة﴾ ت وهو شامل للعمل والامتثال. بان يحاولوا ان يضلوه وهو صريح قوله تعالى (وَلَوْلَا فَضْلُ اللَّهِ عَلَيْكَ وَرَحْمَتُهُ لَهَمَّتْ طَائِفَةٌ مِنْهُمْ أَنْ يُضِلُّوكَ وَمَا يُضِلُّونَ إِلَّا أَنْفُسَهُمْ وَمَا يَضُرُّونَكَ مِنْ شَيْءٍ [النساء/١١٣]

قَالَ سَآوِي إِلَىٰ جَبَلٍ يَعْصِمُنِي مِنَ الْمَاءِ ﴿٤٣ هود﴾

وَلَقَدْ رَاوَدْتُهُ عَنْ نَفْسِهِ فَاسْتَعْصَمَ ﴿٣٢ يوسف﴾ ت وهو شامل للعمل والامتثال.

فَأَقِيمُوا الصَّلَاةَ وَآتُوا الزَّكَاةَ وَاعْتَصِمُوا بِاللَّهِ هُوَ مَوْلَاكُمْ ﴿٧٨ الحج﴾ ت وهو شامل للعمل والامتثال.

قُلْ مَنْ ذَا الَّذِي يَعْصِمُكُمْ مِنَ اللَّهِ إِنْ أَرَادَ بِكُمْ سُوءًا ﴿١٧ الأحزاب﴾

وَلَا تُمْسِكُوا بِعِصَمِ الْكَوَافِرِ وَاسْأَلُوا مَا أَنْفَقْتُمْ ﴿١٠ الممتحنة﴾ قال في الكشاف: والعصمة ما يعتصم به من عقد وسبب.

الايات المتقدمة تدل بلا ريب ان العصمة هي المنع، ولو قلنا ان أصلها المنع العملي لكان صحيحا، فمن الواضح ان اغلب تلك الايات في مقام الامتثال الاعتصام بالله تعالى والامتناع به من الفعل القبيح، بل لا أجد اية في غير ذلك، فانا لو اخرجنا آيات المنع من امر الله ستجد انها كلها في العمل والامتثال وهي ما يلي:

وَمَنْ يَعْتَصِمْ بِاللَّهِ فَقَدْ هُدِيَ إِلَىٰ صِرَاطٍ مُسْتَقِيمٍ ﴿١٠١ آل عمران﴾ ت وهو شامل للعمل والامتثال.

وَاعْتَصِمُوا بِحَبْلِ اللَّهِ جَمِيعًا وَلَا تَفَرَّقُوا ﴿١٠٣ آل عمران﴾ ت وهو شامل للعمل والامتثال.

إِلَّا الَّذِينَ تَابُوا وَأَصْلَحُوا وَاعْتَصَمُوا بِاللَّهِ وَأَخْلَصُوا دِينَهُمْ لِلَّهِ فأولئك مَعَ الْمُؤْمِنِينَ ﴿١٤٦ النساء﴾ ت وهو شامل للعمل والامتثال.

فَأَمَّا الَّذِينَ آمَنُوا بِاللَّهِ وَاعْتَصَمُوا بِهِ فَسَيُدْخِلُهُمْ فِي رَحْمَةٍ مِنْهُ ﴿١٧٥ النساء﴾ ت وهو شامل للعمل والامتثال.

وَلَقَدْ رَاوَدْتُهُ عَنْ نَفْسِهِ فَاسْتَعْصَمَ ﴿٣٢ يوسف﴾ ت وهو شامل للعمل والامتثال.

فَأَقِيمُوا الصَّلَاةَ وَآتُوا الزَّكَاةَ وَاعْتَصِمُوا بِاللَّهِ هُوَ مَوْلَاكُمْ ﴿٧٨ الحج﴾ ت وهو شامل للعمل والامتثال.

وعرفت ان قوله تعالى (وَاللَّهُ يَعْصِمُكَ مِنَ النَّاسِ ﴿٦٧ المائدة﴾ شامل للعمل والامتثال. فمنه ان يحاولوا ان يضلوه وهو صريح قوله تعالى (وَلَوْلَا فَضْلُ اللَّهِ عَلَيْكَ وَرَحْمَتُهُ لَهَمَّتْ طَائِفَةٌ مِنْهُمْ أَنْ يُضِلُّوكَ وَمَا يُضِلُّونَ إِلَّا أَنْفُسَهُمْ وَمَا يَضُرُّونَكَ مِنْ شَيْءٍ [النساء/١١٣] وهكذا في عصمة المؤمنين حيث قال تعالى (وَدَّتْ طَائِفَةٌ مِنْ أَهْلِ الْكِتَابِ لَوْ يُضِلُّونَكُمْ وَمَا يُضِلُّونَ إِلَّا أَنْفُسَهُمْ وَمَا يَشْعُرُونَ [آل عمران/٦٩] يفهم منها (فلا يضلونكم) وهو وعد من الله تعالى بعدم ضلال المسلمين كجماعة، وقد بينت انه لاجل ذلك لا بد ان يكون اجماعهم كليا وليس طائفيا وانه لا يخالف القران والسنة.

أقول ان من البين ان العصمة هنا هي المنع الشامل للعلم والعمل والقول والفعل والتبليغ والامتثال وهي شاملة للأنبياء والرسل. بل لو تدبرت الايات المتقدمة لوجدتها في العمل والامتثال قبل العلم والاعتقاد وان كانت شاملة له.

ومن الواضح بأوامر الاعتصام ان الاعتصام بالله تعالى في العمل والامتناع به من القبيح هو فرض قراني. فالمؤمن الممتثل معتصم وهو في تلك اللحظة معصوم، لكنه ان أخطأ او أذنب تختل عصمته، والفرق بينه وبين النبي ان النبي مطيع دوما فهو دوما في حالة العصمة الامتثالية. وهذا هو القدر الذي نريد بحثه ويهمنا هنا في بيان بطلان الفهم الظاهري اللفظي المفكك بين التبليغ والامتثال والمفصل للعصمة التبليغية والامتثالية ولو قلت ان هذه الايات تكفي المطالع بان العصمة شاملة للتبليغ والامتثال بل هي في

الامتثال كالنص وان ما جاء في القران متشابها مخالفا لها في الظاهر بخصوص ذنوب ومعصية وظلم وقع من الأنبياء عليهم السلام لا يصح المصير اليه بل ينبغي ان يؤول وان الاخبار المخالفة لذلك ظن وان صح سندها، فليست صحة السند تعني العلم بالصدور وان روج البعض لخلاف ذلك.

في الحقيقة ان تعدد الشرائع والمناهج الالهية والأديان السماوية والناسخ والمنسوخ والمحكم والمتشابه والظاهر والمؤول، واختلاف المفسرين واختلاف الفقهاء واختلاف المحدثين في ثبوت الاحاديث وفي دلالاتها يدل وبلا ريب على ان مرتبة العصمة التبليغية ليست بالمترلة التي يشار اليها، والا لما جاز حصول اكثر تلك الأمور، بل لكان واجبا استمرا وجود الأنبياء بيننا او على الأصل ظهور الاوصياء وحضورهم بيننا، فان النبي يبلغ عن ربه والوصي يبلغ

عن نبيه، وان اختلاف المسلمين والطوائف والمذاهب وان لم يكن بسبب المبلغ والتبليغ الا انه بلا ريب يتعارض مع المرتبة التي أعطيت للعصمة التبليغية. والصحيح ان التجلي الحقيقي لعصمة الأنبياء هو في العصمة الامتثالية وليس التبليغية. ولقد عرفت الايات التي تحدثت عن العصمة والاعتصام فإنها كلها في العمل، والشواهد النقلية والقولية على كفاية العمل بما يعلم وان الحجة فيما علم وان الغيب والواقع موضوع عن المكلف كلها تدل على ان العصمة حقيقة هي في الامتثال وهي الأصل وان من فروعها هو عصمة التبليغ، فقلب الوضع وجعل عصمة التبليغ أصل وعصمة الامتثال فرع خطأ.

ان الخطأ التبليغي يمكن تداركه بتبليغ مصحح، لكن الخطأ الامتثالي كيف يصحح؟ ولا يقال ان الاعتذار والتوبة والندم من الفاعل والمغفرة والعفو من الله تعالى

مصحح، فان كل هذا ليس مصححا بل مزيل للأثر، واما الفعل ان وقع فلا مصحح له. ومن الواضح اننا نقصد بالخطأ الامتثالي أي التعمدي بالمخالفة، واما ما يكون عن غير تعمد ومع معذرية كاملة فلا ريب في امكان تصحيحه مع ملاحظة نفي الجهل بالحكم او موضوعه على العالم الكامل من نبي او وصي فانه ممنوع بل ممتنع. ومن هنا يتبين الخلل في الدليل العقلي الذي يستدل على العصمة المطلقة، اذ الأولى ان يقسم الخطأ الشرعي الى عمدي وسهوي تبليغا او امتثالا، علما او عملا، فما كان من التعمد فلا يمكن تصحيحه وهذا ممتنع من العارف الكامل من نبي او وصي، اما غير ذلك فيمكن تصحيحه سواء من جهة البيان والتبليغ للناس او من جهة الطاعة والامتثال لأمر الله تعالى ولا يخل ذلك بالعصمة، وهو الموافق لأصول الوجدان والفطرة والمعرفة العقلائية والعلمية

الوضعية بخصوص البشر وطبيعتهم. فليلاحظ كيف ان العصمة الامتثالية أولى وأحق بالقول من العصمة التبليغية، كما ان على المؤمن ان يتنبه الى فداحة الذنب وانه علامة غباء وجهل فكيف يصح نسبته الى من أخلصهم الله واجباهم؟ وفي الحقيقة لا يمكن وفق القران المساواة بين العصمة التبليغية والعصمة التمثيلية، اذ العصمة الامتثالية هي الأصل وهي الحقيقة، فكيف يصحح افراد العصمة بانها تبليغية فقط؟ ان القول بعدم العصمة الامتثالية للأنبياء خطأ بين ولولا ان آيات متشابهة دلالة وروايات متشابهة صدورا ودلالة ظاهرها وقوع الذنب والمعصية والظلم من الأنبياء لقلنا ان من يفتي بنفي العصمة الامتثالية ليس فقيها في المسألة، لكننا نقول ان من يفتي بنفي العصمة الامتثالية مشتبه ومخطئ في مستنده. وهذه المعارف التي سطرتها في الاسطر الأخيرة كلها

استفادتها من أصول قرانيه ومن فروع تباعة لها، لا اعرف أحدا سبقني اليها، ولذلك انا ادعو علماء الإسلام ايدهم الله تعالى الى الاهتمام بهذا الطرح وتناوله، والقدر الذي انصح به وهو ضرورة الاطلاع على ما اكتبه فانه مستضيء بنور القران ان شاء الله ولا يقصد الا الحق والحقيقة بأذن الله والله العاصم.

اقتباس

((والصدق والأمانة والعصمة أمورٌ معنويةٌ داخليةٌ لها أثرها المادي الملموس في واقع الشخص، ومثل هذه الأمور لا تُجَزَّأ، ولا تنقسم، ولا يمكن الفصل بين أجزائها بحالٍ. فلا يمكن أن يقال مثلا: فلان معصومٌ وغير معصومٍ، في نفس الوقت، أو يتكلم بآيةٍ، وحديثٍ، في وقتٍ، واحدٍ، فيكون معصومًا في الآية وغير معصومٍ، في الحديث. فهذا محالٌ مخالف للعقل والنقل.)) سالم عبد الهادي.

الجهة الأولى: في الأصول في عصمة الأنبياء علما وعملا تبليغا وامتثالا

الأصول القرآنية

أصل

لَقَدْ كَانَ لَكُمْ فِي رَسُولِ اللَّهِ أُسْوَةٌ حَسَنَةٌ لِمَنْ كَانَ يَرْجُو اللَّهَ وَالْيَوْمَ الْآخِرَ وَذَكَرَ اللَّهَ كَثِيرًا [الأحزاب/٢١] ت وإطلاق امر التأسي كاشف عن عصمته واعتصامه الدائم علما وعملا وتبليغا وامتثالا.

أصل

وَمِمَّنْ خَلَقْنَا أُمَّةٌ يَهْدُونَ بِالْحَقِّ وَبِهِ يَعْدِلُونَ [الأعراف/١٨١] ت وإطلاق الهداية بالحق يعني دائمة علما وعملا وتبليغا وامتثالا.

أصل

وَالنَّجْمِ إِذَا هَوَى (١) مَا ضَلَّ صَاحِبُكُمْ وَمَا غَوَى (٢) وَمَا يَنْطِقُ عَنِ الْهَوَى [النجم/١-٣] واطلاق

نفي الضلال ونفي النطق عن الهوى شامل للعلم والعمل.

أصل

وَرَحْمَتِي وَسِعَتْ كُلَّ شَيْءٍ فَسَأَكْتُبُهَا لِلَّذِينَ يَتَّقُونَ وَيُؤْتُونَ الزَّكَاةَ وَالَّذِينَ هُمْ بِآَيَاتِنَا يُؤْمِنُونَ (١٥٦) الَّذِينَ يَتَّبِعُونَ الرَّسُولَ النَّبِيَّ الْأُمِّيَّ [الأعراف/١٥٦، ١٥٧] ت واطلاق امر الاتباع كاشف عن عصمته علما وعملا وتبليغا وامتثالا.

أصل

قُلْ إِنْ كُنْتُمْ تُحِبُّونَ اللَّهَ فَاتَّبِعُونِي يُحْبِبْكُمُ اللَّهُ [آل عمران/٣١] ت واطلاق امر الاتباع كاشف عن العصمة علما وعملا وتبليغا وامتثالا.

أصل

فَآمِنُوا بِاللَّهِ وَرَسُولِهِ النَّبِيِّ الْأُمِّيِّ الَّذِي يُؤْمِنُ بِاللَّهِ وَكَلِمَاتِهِ وَاتَّبِعُوهُ لَعَلَّكُمْ تَهْتَدُونَ [الأعراف/١٥٨] ت

واطلاق امر الاتباع كاشف عن العصمة علما وعملا وتبليغا وامتثالا.

أصل

مَنْ يُطِعِ الرَّسُولَ فَقَدْ أَطَاعَ اللَّهَ [النساء/٨٠] ت

واطلاق امر الطاعة كاشف عن العصمة علما وعملا وتبليغا وامتثالا.

أصل

إِنَّ اللَّهَ اصْطَفَى آَدَمَ وَنُوحًا وَآَلَ إِبْرَاهِيمَ وَآَلَ عِمْرَانَ عَلَى الْعَالَمِينَ [آل عمران/٣٣] ت والاصطفاء من الله فعل كامل لا يدخله شائبة فيكون الأصل فيه انه نقاء من كل جوانبه وعصمة وهو مؤيد بإذهاب الرجل والاختيار على علم على العالمين. كما ان العالمين يشمل الملائكة وهم معصومون قال تعالى (لا يَعْصُونَ اللَّهَ مَا أَمَرَهُمْ [التحريم/٦] وقال تعالى (لَا يَسْبِقُونَهُ بِالْقَوْلِ وَهُمْ بِأَمْرِهِ يَعْمَلُونَ [الأنبياء/٢٧]

أصل

سَنُقْرِئُكَ فَلَا تَنْسَى (٦) إِلَّا مَا شَاءَ اللَّهُ [الأعلى/٦، ٧] ت أقول هذا نص بلطف بالعصمة، والاستثناء هو لبيان احاطة الله تعالى وقوته.

أصل

وَمَا آتَاكُمُ الرَّسُولُ فَخُذُوهُ وَمَا نَهَاكُمْ عَنْهُ فَانْتَهُوا [الحشر/٧] ت والامر بالاخذ والانتهاء دال على العصمة علما وعملا وتبليغا وامتثالا.

أصل

لَا يَنَالُ عَهْدِي الظَّالِمِينَ ([البقرة/١٢٤] و العهد الامامة وهو من المثال فيعم كل ظلم فيعم الذنب، ولا بد من التمييز بين الامام والوصي فان الخلط بينهما أدى الى فهم مربك، فالامام هو النبي فان مات قام مقامه في الامامة الحية الوصي. فالاصل في الامام انه نبي وليس الوصي انما يكون الوصي اماما حيا في حال موت النبي. ولا يكون غير النبي او الوصي اماما، واما إطلاق امام على غيرهما فهو تجوز او خاص او نسبي فالامامة العظمى هي للانبياء والاوصياء. وأؤكد الامام هو النبي حيا وميتا غائبا وحاضرا، الا انه في حال موته فان الامامة الحية للوصي، ولا تخل بامامته غيبته، ويقوم مقامه في الحكم الظاهري أقرب الناس منه صفة الا انه لا يكون اماما وانما يكون نائبا للامام.

أصل

وَأَطِيعُوا اللَّهَ وَأَطِيعُوا الرَّسُولَ [المائدة/٩٢] ت وإطلاق امر الطاعة دال على عصمته علما وعملا وتبليغا وامتثالا.

أصل

يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا أَطِيعُوا اللَّهَ وَأَطِيعُوا الرَّسُولَ وَأُولِي الْأَمْرِ مِنْكُمْ [النساء/٥٩] ت ولي الامر هو النبي وعطف للتمايز المفهومي لا المصداقي، فان مات النبي قام مقامه في ولاية الامر الحية الوصي. فالاصل في الولي انه نبي وليس الوصي انما يكون الوصي وليا حيا في حال موت النبي. ولا يكون غير النبي او الوصي ولي امر، واما إطلاقولي الامر على غيرهما فهو تجوز

او خاص او نسبي فولاية الامر العظمى هي للانبياء والاوصياء. وأؤكد ان ولي الامر هو النبي حيا وميتا غائبا وحاضرا، الا انه في حال موته فان ولاية الامر الحية للوصي، ولا تخل باولايته غيبته، ويقوم مقامه في الحكم الظاهري أقرب الناس منه صفة الا انه لا يكون وليا وانما يكون نائبا للولي.

أصل

وَلَوْ رَدُّوهُ إِلَى الرَّسُولِ وَإِلَى أُولِي الْأَمْرِ مِنْهُمْ [النساء/٨٣] ت والرد مطلق وهو كاشف عن العصمة علما وعملا وتبليغا وامتثالا.

أصل

إِنَّمَا يُرِيدُ اللَّهُ لِيُذْهِبَ عَنْكُمُ الرِّجْسَ أَهْلَ الْبَيْتِ وَيُطَهِّرَكُمْ تَطْهِيرًا [الأحزاب/٣٣] ت وارادته تعالى لا تتخلف، والرجس كل خبث وهو دال على العصمة واهل البيت هنا معنى خاص وفق لفقه التصديقي المعرفي هم النبي والاوصياء صلوات الله عليهم. واما الفقه اللفظي فانه يتخبط هنا ولا حول ولا قوة الا بالله العظيم.

أصل

قُلِ الْحَمْدُ لِلَّهِ وَسَلَامٌ عَلَى عِبَادِهِ الَّذِينَ اصْطَفَى [النمل/٥٩].ت والاصطفاء من الله فعل كامل لا يدخله شائبة فيكون الأصل فيه انه نقاء من كل جوانبه وعصمة وهو مؤيد بإذهاب الرجل والاختيار على علم على العالمين.

أصل

وَإِنَّهُمْ عِنْدَنَا لَمِنَ الْمُصْطَفَيْنَ الْأَخْيَارِ [ص/٤٧] ت والاصطفاء من الله فعل كامل لا يدخله شائبة فيكون الأصل فيه انه نقاء من كل جوانبه وعصمة وهو مؤيد بإذهاب الرجل والاختيار على علم على العالمين.

أصل

وَلَقَدِ اخْتَرْنَاهُمْ عَلَى عِلْمٍ عَلَى الْعَالَمِينَ [الدخان/٣٢] ت والاصطفاء من الله فعل كامل لا يدخله شائبة فيكون الأصل فيه انه نقاء من كل جوانبه وعصمة وهو مؤيد بإذهاب الرجل والاختيار على علم على العالمين.

أصل

وَإِذْ قَالَتِ الْمَلَائِكَةُ يَا مَرْيَمُ إِنَّ اللَّهَ اصْطَفَاكِ وَطَهَّرَكِ وَاصْطَفَاكِ عَلَى نِسَاءِ الْعَالَمِينَ [آل عمران/٤٢] ت وهو من المثال وهو ظاهر في الامتثال .

أصل

أُولَئِكَ الَّذِينَ أَنْعَمَ اللَّهُ عَلَيْهِمْ مِنَ النَّبِيِّينَ مِنْ ذُرِّيَّةِ آدَمَ وَمِمَّنْ حَمَلْنَا مَعَ نُوحٍ وَمِنْ ذُرِّيَّةِ إِبْرَاهِيمَ وَإِسْرَائِيلَ وَمِمَّنْ هَدَيْنَا وَاجْتَبَيْنَا [مريم/٥٨] ت وهو ظاهر في الشمول للامتثال والتبليغ.

أصل

وَجَعَلْنَاهُمْ أَئِمَّةً يَهْدُونَ بِأَمْرِنَا [الأنبياء/٧٣] ت وهو ان كان أصله في التبليغ فان الامامة والهداية شاملة للامتثال.

أصل

وَجَعَلْنَا مِنْهُمْ أَئِمَّةً يَهْدُونَ بِأَمْرِنَا [السجدة/٢٤] ت وهو ان كان أصله في التبليغ فان الامامة والهداية شاملة للامتثال.

أصل

وَكَذَلِكَ جَعَلْنَاكُمْ أُمَّةً وَسَطًا لِتَكُونُوا شُهَدَاءَ عَلَى النَّاسِ [البقرة/١٤٣] ت الشهادة تبليغية لكن الوسط امتثالية كما هو ظاهر. وهو دال على عصمة الامة كمجموع.

أصل

مِلَّةَ أَبِيكُمْ إِبْرَاهِيمَ هُوَ سَمَّاكُمُ الْمُسْلِمِينَ مِنْ قَبْلُ وَفِي هَذَا لِيَكُونَ الرَّسُولُ شَهِيدًا عَلَيْكُمْ وَتَكُونُوا شُهَدَاءَ عَلَى النَّاسِ [الحج/٧٨] ت الملة شاملة للعلم والعمل والإسلامية عمل وامتثال وتوجه الخطاب الى المسلمين ظاهر في العصمة الامتثالية والعملية. ومن شروط الشهادة على الأمم هو عصمة الامة. وهو دال على عصمة الامة كمجموع وبينت انه لا بد ان يكون الكل دون استثناء وان يوافق القران.

أصل

إِنَّمَا أَنْتَ مُنْذِرٌ وَلِكُلِّ قَوْمٍ هَادٍ [الرعد/٧] ت وهو وان كان الأصل التبيلغ الا ان الهادية علم وعمل.

والآية كالنص في الائمة الاوصياء.

أصل

إِنِّي جَاعِلٌ فِي الْأَرْضِ خَلِيفَةً [البقرة/٣٠] والاصل فيها العمل والامتثال وان كان شاملا للعلم والتبليغ.

أصل

سَنُقْرِئُكَ فَلَا تَنْسَى (٦) إِلَّا مَا شَاءَ اللَّهُ إِنَّهُ يَعْلَمُ الْجَهْرَ وَمَا يَخْفَى [الأعلى/٦، ٧] ت وما شاء الله أي بيان لقدرته واحاطته لا الوقوع كما يصوره البعض.

الأصول السنّية

أصل

مسند أحمد: عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عَمْرٍو قَالَ كُنْتُ أَكْتُبُ كُلَّ شَيْءٍ أَسْمَعُهُ مِنْ رَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ أُرِيدُ حِفْظَهُ فَنَهَتْنِي قُرَيْشٌ عَنْ ذَلِكَ وَقَالُوا تَكْتُبُ وَرَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ يَقُولُ فِي الْغَضَبِ وَالرِّضَا فَأَمْسَكْتُ حَتَّى ذَكَرْتُ ذَلِكَ لِرَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ فَقَالَ اكْتُبْ فَوَالَّذِي نَفْسِي بِيَدِهِ مَا خَرَجَ مِنْهُ إِلَّا حَقٌّ. ت: هذا نص في العصمة الشاملة لا ريب فيه.

أصل

مسند أحمد: عَنْ أَبِي سَعِيدٍ قَالَ قَالَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ إِنِّي تَارِكٌ فِيكُمْ الثَّقَلَيْنِ أَحَدُهُمَا أَكْبَرُ مِنْ الْآخَرِ كِتَابُ اللَّهِ حَبْلٌ مَمْدُودٌ مِنْ السَّمَاءِ إِلَى الْأَرْضِ وَعِتْرَتِي أَهْلُ بَيْتِي وَإِنَّهُمَا لَنْ يَفْتَرِقَا حَتَّى يَرِدَا عَلَيَّ الْحَوْضَ. ت: عدم الافتراق عصمة لعصمة القران. وهذا من بين الفرد فيعمم لكل مصطفى ومختار فيجري في الأنبياء من باب أولى، لانهم الأصل، وهو مطلق وشامل للتبليغ والامتثال.

أصل

المستدرك على الصحيحين للحاكم : أبو حيان التيمي ، عن أبيه ، عن علي رضي الله عنه قال : قال رسول الله صلى الله عليه وسلم : « رحم الله عليا اللهم أدر الحق معه حيث دار. ت: أدر الحق معه حيث دار دال على العصمة، وهو من بيان الفرد والنبي اصله فيكون الحكم هذا في الأنبياء بالاصل ولانهم الأولى. ولا ريب انه شامل للتبليغ والامتثال.

أصل

معاني الاخبار: عن عباس بن يزيد بن الحسن الكحال عن أبيه عن موسى بن جعفر عن أبيه عن جده عن علي بن الحسين عليهم السلام قيب له : يابن رسول الله ما معنى المعصوم ؟ فقال: هو المعتصم بحبل الله، وحبل الله هو القرآن لا يفترقان إلى يوم القيامة والامام يهدي إلى القرآن والقرآن يهدي إلى الامام، وذلك

قول الله عزوجل إن هذا القرآن يهدي للتي هي أقوم. بحار الأنوار - العلامة المجلسي - (ج ٢٥ / ص ١٩٤) ت وهو ظاهر في الشمول للعلم والعمل والامتثال والتبليغ، بل استشهاده بانه يهدي الى القران ظاهر في الامتثال.

أصل

معاني الاخبار: عن هشام بن الحكم: عن ابي عبد الله عليه السلام قال: المعصوم هو الممتنع بالله من جميع محارم الله، وقد قال الله تبارك وتعالى: ومن يعتصم بالله فقد هدي إلى صراط مستقيم بحار الأنوار - العلامة المجلسي - (ج ٢٥ / ص ١٩٤) ت أقول

وهذا نص في ما بينت في معنى الاية وهو نص في ان العصمة اصلها الامتثال.

أصل

الخصال : عن عمرو بن أبى المقدام، عن أبي عبد الله، عن أبيه عليهما السلام قال: قال رسول الله صلى الله عليه وآله: أربع من كن فيه كان في نور الله الاعظم: من كانت عصمة أمره شهادة أن لا إله إلا الله وأني رسول الله، ومن إذا أصابته مصيبة قال: إنا لله وإنا إليه راجعون، ومن إذا أصاب خيرا قال: الحمد لله رب العالمين، ومن إذا أصاب خطيئة قال: أستغفر الله و أتوب إليه.) بحار الأنوار – العلامة المجلسي – (ج

٦ / ص ٢١) ت ونور الله الأعظم هو العصمة وهي درجات بحسب الامتثال والدوام.

اصل

الخصال والعيون : عن ابن أبي عمير قال: ما سمعت والا استفدت من هشام بن الحكم في طول صحبتي إياه شيئا أحسن من هذا الكلام في صفة عصمة الامام فإني سألته يوما عن الامام أهو معصوم ؟ قال: نعم، قلت له: فما صفة العصمة فيه ؟ وبأي شئ تعرف ؟ قال: إن جميع الذنوب لها أربعة أوجه لا خامس لها: الحرص والحسد والغضب والشهوة، فهذه منتفية عنه: لا يجوز أن يكون حريصا على هذه الدنيا وهى تحت خاتمه، لانه خازن المسلمين فعلى ماذا يحرص ؟ ولا يجوز أن يكون حسودا لان الانسان إنما يحسد من هو فوقه وليس فوقه أحد، فكيف يحسد من هو دونه. ولا يجوز أن يغضب لشئ من امور الدنيا إلا أن يكون

غضبه لله عزوجل فإن الله قد فرض عليه إقامة الحدود وأن لا تأخذه في الله لومة لائم ولا رأفة في دينه حتى يقيم حدود الله عزوجل. ولا يجوز أن يتبع الشهوات ويؤثر الدنيا على الاخرة، لان الله عزوجل حبب إليه الآخرة كما حبب إلينا الدنيا فهو ينظر إلى الاخرة، كما ننظر إلى الدنيا فهل رأيت أحدا ترك وجها حسنا لوجه قبيح ؟ وطعاما طيبا لطعام مر ؟ وثوبا لينا لثوب خشن ! ونعمة دائمة باقية لدنيا زائلة فانية ؟ بحار الأنوار - العلامة المجلسي - (ج ٢٥ / ص ١٩٢)

ت أقول انظر كيف خص العصمة بالامتثال وعدم الذنب، وهو يدل على ما اشرت اليه ان اصل العصمة هي الامتثال.

أصل

العيون: عن الرضا عليه السلام انه قال: لا يفرض الله طاعة من يعلم أنه يضلهم ويغويهم، ولا يختار لرسالته ولا يصطفي من عباده من يعلم أنه يكفر به وبعبادته ويعبد الشيطان دونه. بحار الأنوار - العلامة المجلسي - (ج ١١ / ص ٧٦) ت وهذا من المثال، فلاحظ كيف شمل قوله التبليغ والامتثال بالنص.

فروع

فرع

امر الله تعالى بإطاعة الأنبياء عليهم السلام ووجوب اتباعهم والاقتداء بهم، دل على ان تقليد الأنبياء مطلق.

فرع

القول بالتفكيك بين الشخصية التبليغية والشخصية الامتثالية للنبي وبين أفعال التبليغ فيعصم بها وأفعال الامتثال فلا يعصم فيها لا شاهد له.

فرع

ان الشريعة الإسلامية تتميز بالتناسق والتوافق وان بعضها يصدق بعضا وانه لا اختلاف فيها، وأنها موافق للفطرة والوجدان وسلوك العقلاء. ولا نجد اثرا للتفريق بين أفعال التبليغ وافعال الامتثال للنبي من جهة العصمة.

فرع

تصور كون النبي معصوما في التبليغ وغير معصوم في الامتثال غير معقول ومخالف للوجدان والمنطق فالعصمة امر غير قابل للتجزئة، ولا مجال للتعبد هنا لان الامر امر عرفي عقلائي.

فرع

النقل المخالف للعصمة الشاملة ظن لا يثبت كأخبار الاحاد التي اشارت الى عدم عصمة الأنبياء في امتثالاهم وافعالهم العادية، وان ثبت قطعا كآيات القران فهو متشابه يجب ان يؤول الى ما يوافق المحكم.

فرع

عصمة الأنبياء الواحدة غير المجزأة في التبليغ والامتثال والعمل ظاهرة كحقيقة قرانيه وسنية وشرعية وعرفية وعقلائية بل وفطرية الا انه ارتكب القول بالتجزؤ وقيل به بسبب الفقه اللفظي السائد والمنهج السندي المشهور.

فرع

حمل ظواهر آيات في القران واخبار احاد على خلاف حقيقة عصمة الأنبياء الشاملة ناقض كونهم أئمة علما وعملا؛ تبليغا وامتثالا. ولأجل الخروج من هذا الاشكال ميزوا بين النبي بما هو مبلغ وبين النبي بما هو ممتثل، فعصم في التبليغ و لم يعصم في الامتثال.

فرع

التمييز بين النبي بما هو مبلغ وبينه بما هو ممتثل امر اجتهادي ناتج عن الفقه اللفظي والمنهج السندي وهو خطأ طالما اشرت اليه.

فرع

النبي ذات واحدة بعقل واحد وحواس واحدة وروح واحدة؟ فكيف يتعقل التفكيك؟ وان ما يبطل التفريق بين النبي بما هو مبلغ والنبي بما هو ممتثل حقائق قرانيه واضحة لا ريب فيها.

فرع

ان مما يبطل التفريق بين النبي بما هو مبلغ والنبي بما هو ممتثل إطلاق أوامر طاعة الأنبياء عليهم السلام واتباعهم.

فرع

ان مما يبطل التفريق بين النبي بما هو مبلغ والنبي بما هو ممتثل إطلاق أوامر التأسي بالأنبياء عليهم السلام واتباعهم.

فرع

ان مما يبطل التفريق بين النبي بما هو مبلغ والنبي بما هو ممتثل إطلاق حكم العصيان على من يخالف الأنبياء عليهم السلام.

فرع

ان مما يبطل التفريق بين النبي بما هو مبلغ والنبي بما هو ممتثل ان هداية الأنبياء عليهم السلام دوما بأمر الله تعالى.

فرع

ان مما يبطل التفريق بين النبي بما هو مبلغ والنبي بما هو ممتثل ان حكم الأنبياء عليهم السلام دوما بالحق.

فرع

ان مما يبطل التفريق بين النبي بما هو مبلغ والنبي بما هو ممتثل التطهير الخاص برسول الله صلى الله عليه واله واهل بيته من الرجس. وهو من المثال للأنبياء.

فرع

ان مما يبطل التفريق بين النبي بما هو مبلغ والنبي بما هو ممتثل سيرة المسلمين بمتابعة النبي صلى الله عليه واله وتقليده المطلق في كل فعل، حتى انه عرفت السنة بانها كل فعل او قول من دون تخصيص.

فرع

الحقائق تمنع من حمل الايات المتشابهات دلالة والاخبار المتشابهات صدورا التي ظاهرها وقوع الذنب العمدي من الأنبياء عليهم السلام بل تحمل غير العمد، فالمعصية غير عمدية والغواية على نقصان الخير والظلم هو الظلم للنفس بحرمان الخير.

فرع

الأنسب والاصح بحث العصمة من حيث العمد والسهو أساسا ولا حاجة أصلا الى التفرعات الأخرى المشهورة ولا الى التمييز المعهود بين التبليغ والامتثال او أمور الحياة، فالعصمة لا تتجزأ لكن التمييز بين العمد والسهو والعصمة فيهما واضح.

فرع

ولا يصح الالتفات الى اخبار الاحاد التي جاءت خلاف المعارف المصدقة من العصمة العمدية وان صح سندها ولا بالأقوال التي قيلت خلاف العصمة العمدية فانه ظن واشتباه وان صدرت من العلماء والاكابر والاتقياء.

فرع

عصمة الأنبياء باطنية غيبية وليست ظاهرية شهودية وانها تزيد وتنقص وانها مراتب ولا تتعارض مع العصود والنزول في تلك المراتب للشخص نفسه، ولا تتعارض مع التفضيل.

فرع

العصمة حالة فعلية تتأثر بالعلم والعمل في الوقت نفسه، ولهذا فإنها تزيد وتنقص في كل وقت الا انها في الأنبياء لا تخرج عن مجال العصمة والكون في حالة الرضا، فلا يعارضها بلوغ ادنى مستوياتها مما لا يخالف الخلوص والاجتباء لهم ولا يعارضها بلوغ اعلى مستوياتها مما لا يخالف العبودية والمخلوقية لهم.

فرع

الأنبياء بشر، ولا دليل على اخراجهم من ذلك باي مستوى كان، لا على مستوى الروح ولا العلم ولا الحس، وما يقال خلاف ذلك ظن لا عبرة به. ولا يخل بعصمتهم الشاملة نفي العصمة السهوية كما لا يخفى.

فرع

عصمة الأنبياء عليهم السلام وان كانت كمالا بشريا نسبيا فلا يمكن مقارنته بالكمال الإلهي باي وجه ولا إدخاله في فيه فان هذا خطأ عظيم ومزلة كبيرة.

فرع

القول بعصمة الأنبياء العمدية الشاملة الذي لا يتعارض مع بشريتهم ولا مع واقعيتهم ولا مع تفرد الله بالكمال ولا يتعارض مع الوجدان والعرف والعقلانية والفطرية التي تبنى عليها الشريعة.

فرع

ان افراد الله تعالى بالكمال والقدرة وبالمشيئة والإرادة من اهم عقائد التوحيد وان اشراك أي أحد فيها مخل بذلك، الا ان القول بعصمة الأنبياء لا يخل بذلك ولا يتعارض معه، كما انه ينبغي الاقتصار فيها على ما لا يصل الى أدني حد يقترب من ذلك.

فرع

المعارف الشرعية الثابتة تبطل القول بالتفريق بين العصمة التبليغية والعصمة الامتثالية. نعم التفريق بين العصمة العمدية والعصمة السهوية تام.

فرع

العصمة هنا هي المنع الشامل للعلم والعمل والقول والفعل والتبليغ والامتثال وهي شاملة للأنبياء والرسل. بل لو تدبرت الايات المتقدمة لوجدتها في العمل والامتثال قبل العلم والاعتقاد وان كانت شاملة له.

فرع

الامتناع به من القبيح هو فرض قراني. فالمؤمن الممتثل معتصم وهو في تلك اللحظة معصوم، لكنه ان أخطأ او أذنب تختل عصمته، والفرق بينه وبين النبي ان النبي مطيع دوما فهو دوما في حالة العصمة الامتثالية.

فرع

الايات تكفي المطالع بان العصمة شاملة للتبليغ والامتثال بل هي في الامتثال كالنص وان ما جاء في القران متشابها مخالفا لها في الظاهر بخصوص ذنوب ومعصية وظلم وقع من الأنبياء عليهم السلام لا يصح المصير اليه بل ينبغي ان يؤول وان الاخبار المخالفة لذلك ظن.

فرع

التجلي الحقيقي لعصمة الأنبياء هو في العصمة الامتثالية وليس التبليغية. والعصمة التبليغية ليست بالمترلة التي يشار اليها.

فرع

العصمة حقيقة في الامتثال وهي الأصل وان من فروعها هو عصمة التبليغ، فقلب الوضع وجعل عصمة التبليغ أصل وعصمة الامتثال فرع خطأ.

فرع

الخطأ التبليغي يمكن تداركه بتبليغ مصحح، لكن الخطأ الامتثالي لا يصحح، ولا يقال ان والتوبة

والمغفرة مصحح، فانه مزيل للأثر، واما الفعل ان وقع فلا مصحح له.

فرع

الخطأ الامتثالي التعمدي لا يمكن تصحيحه اما ما يكون عن غير تعمد ومع معذرية كاملة فلا ريب في امكان تصحيحه مع وجوب نفي الجهل عن العالم الكامل من نبي او وصي فانه ممنوع بل ممتنع.

فرع

الخطأ الشرعي يقسم الى عمدي وسهوي تبليغا او امتثالا، علما او عملا، فما كان من التعمد فلا يمكن تصحيحه وهذا ممتنع من العارف الكامل من نبي او وصي لانه قبح، اما غير ذلك فيمكن تصحيحه سواء

من جهة البيان والتبليغ للناس او من جهة الطاعة والامتثال لأمر الله تعالى ولا يخل ذلك بالعصمة، وهو الموافق لأصول الوجدان والفطرة والمعرفة العقلائية والعلمية الوضعية بخصوص البشر وطبيعتهم.

فرع

العصمة الامتثالية أولى وأحق بالقول من العصمة التبليغية، والذنب قبح وجهل لا يصح نسبته الى من أخلصهم الله واجباهم.

فرع

العصمة الامتثالية هي الأصل وهي الحقيقة، فلا يصح حصر العصمة بانها تبليغية فقط.

فرع

القول بعدم العصمة الامتثالية للأنبياء خطأ بين ولولا ان آيات متشابهة دلالة وروايات متشابهة صدورا ودلالة ظاهرها وقوع الذنب والمعصية والظلم من الأنبياء لقلنا ان نفي العصمة الامتثالية ناتج عن قلة فقه.

فرع

الصدق والأمانة والعصمة أمورٌ معنويةٌ داخليةٌ ومثل هذه الأمور لا تُجَزَّأ، ولا تنقسم، ولا يمكن الفصل بين أجزائها بحالٍ.

فرع

لا يمكن أن يقال مثلا: فلان معصومٌ وغير معصومٍ في نفس الوقت، فيكون معصومًا في التبليغ وغير معصومٍ في الامتثال هذا غير منطقي.

فرع

من الأنسب ان يتغير منهج البحث من الطريقة المعهودة المقسمة لافعال الأنبياء من حيث التبليغ والامتثال والأمور الحياتية والذي لا يمكن منطقيا تجزئة العصمة فيها الى بحث حالتي العمد والسهو.

فرع

ان نفي العصمة في العمد مما لا يمكن القول به مطلقا لا في تبليغ ولا في امتثال ولا في أمور حياتية او دنيوية، لأنه يعني وقوعهم بالقبيح والقبيح منفي عنهم لانهم

مطهرون منتجبون مخلصون، من ينسب الى الأنبياء القبيح فقد ارتكب القبيح.

إشارة

بعد ان بينا الأصول القرآنية والأصول السنية المصدقة بها في العصمة العمدية للأنبياء الشاملة للتبليغ والامتثال وبما لا يقبل الريب والشك، يكون البحث قد تم واكتمل الا انني في العادة أعرج على مناقشة كلمات بعض الاعلام لبيان أوجه مؤيدة وأفكار مختلفة تؤيد ما قلنا وعرض الكلمات المخالفة على الأصول وبيان ظنية وخطأ تلك الاقوال المخالفة للأصول القرانية والسنية. ومع ان بيان الأصول القرانية تماما للبحث واكمالا للمعرفة، الا ان اهل العصر لا يأنسون الا بالمناقشات المطولة التي لا طائل منها امام الحق والحقيقة، ولقد كنت الفت مجموعة كتب بالمعارف الحقة والأصول القرانية والسنية في المسائل فرأى جماعة من اهل العصر انها لا خالية من المناقشات المطولة ولا تفي بالمطلب وهم يريدون

البحوث الظنية ومناقشة الاقوال والاجتهادات، وهذا بعيد كل البعد عن منهجي ولن ادخله فيه ولذلك اميز دوما بين جوهر البحث وبين المناقشات الظنية. فالعلم والحق والحقيقة والصدق والحجة هي في الأصول القرانية والسنية التي أثبتها، وكل مناقشة اناقشها بعد ذلك لا تدخل في البحث وانما اجاري بها اهل عصرنا الغارقين في الظنيات والمطولات، والله العصام.

الجهة الثانية: مناقشات

بحث المجلسي

قال المجلسي رحمه الله تعالى في بحر الانوار (لما أوردنا بعض الأخبار الدالة على عصمة الأنبياء المتضمنة لتأويل ما يوهم صدور الذنب والخطاء عنهم فلنتكلم عليها جملة إذ تفصيل القول في ذلك يوجب الإطناب يكثر حجم الكتاب) اقول بينت في الاصول القرانية والسنية المتقدمة الكثير من ذلك مما هو حق وعلم.

قال (أما الكفر والضلال في الاعتقاد فقد أجمعت الامة على عصمتهم عنهما قبل النبوة وبعدها، غير أن الازارقة من الخوارج جوزوا عليهم الذنب، وكل ذنب عندهم كفر، فلزمهم تجويز الكفر عليهم، بل

يحكى عنهم أنهم قالوا: يجوز أن يبعث الله نبيا " علم أنه يكفر بعد نبوته !.) هذا النقل ظن لا عبرة به.

قال (وأما النوع الثاني وهو ما يتعلق بالتبليغ فقد اتفقت الامة بل جميع أرباب الملل والشرائع على وجوب عصمتهم عن الكذب والتحريف فيما يتعلق بالتبليغ عمدا " و سهوا " إلا القاضي أبو بكر (الباقلاني) فإنه جوز ما كان من ذلك على سبيل النسيان وفلتات اللسان.) قد بينت ان البحث يجب ان ينتقل الى العصمة العمدية والعصمة السهوية.

قال (أما النوع الثالث وهو ما يتعلق بالفتيا فأجمعوا على أنه لا يجوز خطاؤهم فيه عمدا " وسهوا " إلا شرذمة قليلة من العامة.) هذا نقل ظني.

قال (أما النوع الرابع وهو الذي يقع في أفعالهم فقد اختلفوا فيه على خمسة أقوال: الأول: مذهب

أصحابنا الامامية وهو أنه لا يصدر عنهم الذنب لا صغيرة " ولا كبيرة " ولا عمدا " ولا نسيانا " ولا لخطاء في التأويل ولا للإسهاء من الله سبحانه، ولم يخالف فيه إلا الصدوق وشيخه محمد بن الحسن بن الوليد رحمهما الله، فإنهما جوزا الإسهاء لا السهو الذي يكون من الشيطان، وكذا القول في الأئمة الطاهرين عليهم السلام.) اقول علمت ان افضل اشكال البحث في العصمة هو العصمة العمدية والعصمة السهوية، وان غير ذلك لا ثمرة حقيقية فيه وان اشتهرالتمييز بين التبليغ والامتثال.

قال (الثاني: أنه لا يجوز عليهم الكبائر ويجوز عليهم الصغائر إلا الصغائر الخسيسة المنفرة، كسرقة حبة أو لقمة، وكل ما ينسب فاعله إلى الدناءة والضعة، وهذا قول أكثر المعتزلة. الثالث: أنه لا يجوز أن يأتوا بصغيرة ولا كبيرة على جهة العمد، لكن يجوز على جهة

التأويل أو السهو، وهو قول أبي علي الجبائي.) وهذه الاقوال تبين ضرورة انتقال البحث مما هو شائد ومعهود الى البحث عن العصمة العمدية و العصمة السهوية امكانا ووقوعا.

قال (الرابع: أنه لا يقع منهم الذنب إلا على جهة السهو والخطاء، لكنهم مأخوذون بما يقع منهم سهوا " وإن كان موضوعا " عن اممهم لقوة معرفتهم وعلو رتبتهم وكثرة دلائلهم وإنهم يقدرون من التحفظ على ما لا يقدر عليه غيرهم، وهو قول النظام وجعفر بن مبشر ومن تبعهما.) التمييز الاخير ظن لا عبرة به، نعم هم الا يخرجون عن عالم الرضا وهذا لا يعني انهم يحسابون بغير ما يحاسب به غيرهم.

قال (الخامس: أنه يجوز عليهم الكبائر والصغائر عمدا " وسهوا " وخطا، وهو قول الحشوية وكثير من أصحاب الحديث من العامة.) هذا قول واضح

البطلان بل وقبيح لانه يجوز القبيح على الانبياء وهم منتجبون مخلصون مطهرون.

قال (ثم اختلفوا في وقت العصمة على ثلاثة أقول: الأول: أنه من وقت ولادهم إلى أن يلقوا الله سبحانه، وهو مذهب أصحابنا الإمامية. الثاني: أنه من حين بلوغهم، ولا يجوز عليهم الكفر والكبيرة قبل النبوة، وهو مذهب كثير من المعتزلة. الثالث: أنه وقت النبوة، وأما قبله فيجوز صدور المعصية عنهم، وهو قول أكثر الاشاعرة ومنهم الفخر الرازي وبه قال أبو هذيل وأبو علي الجبائي من المعتزلة.) اقول المناط والمرجع في ذلك هو ما كان مخلا بالعصمة العمدية فلا يجوز وما كان غير مخل بها ويقع في عدم العصمة السهوية فيجوز.

قال (إذا عرفت هذا فاعلم أن العمدة فيما اختاره أصحابنا من تتريه الأنبياء والأئمة عليهم السلام من

كل ذنب ودناءة ومنقصة قبل النبوة وبعدها قول أئمتنا سلام الله عليهم بذلك المعلوم لنا قطعا " بإجماع أصحابنا رضوان الله عليهم، مع تأيده بالنصوص المتظافرة حتى صار ذلك من قبيل الضروريات في مذهب الإمامية. وقد استدل عليه أصحابنا بالدلائل العقلية، وقد أوردنا بعضها في شرح كتاب الحجة، ومن أراد تفصيل القول في ذلك فليراجع إلى كتاب الشافي وتتريه الأنبياء و غيرهما من كتب أصحابنا) اقول ان الدليل هو الاصول القرانية والسنية المصدقة بها، والدليل العقلي لا يستقل عنه في هكذا امر فلا يدل الا على الدلالات الالتزامية. واما غير ذلك من اجماع وضرورة فلا ينبغي الاستمرار بالتويل عليها. ولقد بينت ان العصمة التبليغية ليست بتلك المترلة من العصمة الامتثالية وان القبح الحقيقي هو في العمدي لان التبليغ مما يمكن تداركه اما الامتثال فلا يمكن

تدراكه، ومن هنا يتبين وجه المبالغة في القول بالعصمة التبليغة مطلقا ويتبين ايضا فداحة وقبح القول بالمخالفة العمدية للامر.

قال (والجواب مجملا " عما استدل به المخطؤون من إطلاق لفظ العصيان والذنب فيما صدر عن آدم عليه السلام هو أنه لما قام الدليل على عصمتهم نحمل هذه الألفاظ على ترك المستحب والأولى، أو فعل المكروه مجازا "، والنكتة فيه كون ترك الأولى ومخالفة الأمر الندبي وارتكاب النهي التتريهي منهم مما يعظم موقعه لعلو درجتهم وارتفاع شأهم) اقول هذا التمييز ظني وينفع في المجال اللفظي الا ان الحق هو الحمل على العصمة العمدي وان الاخلال كان في جانب العصمة السهوية، فان هذا لا يوقع في القبيح المنفي.

قال (لا يخفى عليك أن من جوز صدور الصغائر عن الأنبياء ولو نفى صدور الخسيسة منها يلزمه تجويز

أكثر الذنوب وعظائمها عليهم، بل لا فرق كثيرا " بينه وبين من يجوز جميعها) اقول وهذا تام جدا.

قال (إذا ثبت بطلان هذا النوع من التتريه أمكن التمسك في إثبات ما ذهب إليه أصحابنا من تتريههم صلوات الله عليهم عن كل منقصة ولو على سبيل السهو والنسيان من حين الولادة إلى الوفاة بالاجماع المركب، ولا يضر خروج شاذ من المعروفين من أصحابنا بعد تحقيق الإجماع.) اقول قد عرفت ان الاتكال على الاجماعات وتمييز اصحابنا عن غيرهم لا ينفع كثيرا، والصحيح هو الرجوع الى الادلة الجامعة وهي طريقة المتقدمين، وعرفت ان جوهر البحث ينبغي ان يكون في ما يلزم من نفي العصمة العمدي في قبال العصمة السهوية فانه كثير النفع وفتح مهم في هذا البحث وان اشتهر خلافه.

قال (الثاني أنه لو صدر عن النبي ذنب لزم اجتماع الضدين وهما وجوب متابعته و مخالفته، أما الأول فللإجماع ولقوله تعالى: " قل إن كنتم تحبون الله فاتبعوني يحببكم الله " وإذا ثبت في حق نبينا صلى الله عليه وآله ثبت في حق باقي الأنبياء عليهم السلام، لعدم القائل بالفرق، أما الثاني فلأن متابعة المذنب حرام. الثالث: أنه لو صدر عنه ذنب لوجب منعه وزجره والإنكار عليه لعموم أدلة الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر، ولكنه حرام لاستلزام إيذائه المحرم بالإجماع، ولقوله تعالى: " إن الذين يؤذون الله ورسوله لعنهم الله في الدنيا والآخرة ". الرابع: أنه لو أقدم على الفسق لزم أن يكون مردود الشهادة لقوله تعالى: " إن جاءكم فاسق بنبأ فتبينوا " وللإجماع على عدم قبول شهادة الفاسق، فيلزم أن يكون أدون حالا " من آحاد الامة، مع أن شهادته

تقبل في الدين القويم، وهو شاهد على الكل يوم القيامة، قال الله تعالى: " لتكونوا شهداء على الناس ويكون الرسول عليكم شهيدا " ". الخامس: أنه يلزم أن يكونوا أقل درجة من عصاة الامة، فإن درجاتهم في غاية الرفعة والجلالة، ونعم الله سبحانه بالاصطفاء على الناس وجعلهم امناء على وحيه وخلفاء في عباده وبلاده وغير ذلك عليهم أتم وأبلغ، فارتكابهم المعاصي والإعراض عن أوامر ربهم ونواهيه للذة فانية أفحش وأشنع من عصيان هؤلاء، ولا يلتزمه عاقل. السادس: أنه يلزم استحقاقه العذاب واللعن واستيجابه التوبيخ واللوم لعموم قوله تعالى: " ومن يعص الله ورسوله ويتعد حدوده يدخله نارا " خالدا " فيها وله عذاب مهين " وقوله تعالى: " ألا لعنة الله على الظالمين " وهو باطل بالضرورة والإجماع. السابع: أنهم كانوا يأمرون الناس بطاعة الله، فهم لو لم يطيعوا لدخلوا

تحت قوله تعالى: " أتأمرون الناس بالبر وتنسون أنفسكم وأنتم تتلون الكتاب أفلا تعقلون " واللازم باطل بالإجماع، ولكونه من أعظم المنفرات، فإن كل واعظ لم يعمل بما يعظ الناس به لا يرغب الناس في الاستماع منه وحضور مجلسه ولا يعبؤون بقوله. الثامن: أنه تعالى حكى عن إبليس قوله: " فبعزتك لا غوينهم أجمعين * إلا عبادك منهم المخلصين " فلو عصى نبي لكان ممن أغواه الشيطان ولم يكن من المخلصين، مع أن الأنبياء من المخلصين للإجماع ولأنه تعالى قال: " واذكر عبادنا إبراهيم وإسحق ويعقوب اولي الأيدي والأبصار * إنا أخلصناهم بخالصة ذكرى الدار * وإنهم عندنا لمن المصطفين الأخيار وإذا ثبت وجوب العصمة في البعض ثبت في الكل لعدم القائل بالفرق. التاسع: أنه يلزم أن يكون من حزب الشيطان وقال الله تعالى: " ألا إن حزب الشيطان هم

الخاسرون " ولا يقول به إلا الخاسرون. العاشر: أن الرسول أفضل من الملك لقوله تعالى: " إن الله اصطفى آدم نوحا " و آل إبراهيم وآل عمران على العالمين " وأفضلية البعض يدل على أفضلية الكل للإجماع المركب، ولو صدرت المعصية عنه لأمتنع كونه أفضل لقوله تعالى: " أم نجعل المتقين كالفجار ". الحادي عشر: النبي لو كان غاصبا " لكان من الظالمين، وقد قال الله تعالى: " لا ينال عهدي الظالمين " قال الرازي في تفسيره: المراد بهذا العهد إما عهد النبوة، أو عهد الإمامة، فإن كان المراد عهد النبوة ثبت المطلوب، وإن كان المراد عهد الإمامة فكذلك، لان كل نبي لابد أن يكون إماما يؤتم به ويقتدى به، فالآية على جميع التقديرات تدل على أن النبي لا يكون مذنبا ". الثاني عشر: أنه تعالى قال: " ولقد صدق عليهم إبليس ظنه فاتبعوه إلا فريقا " من المؤمنين " والأنبياء من

ذلك الفريق بالاتفاق. وقد ذكروا وجوها " اخر وفيما ذكرناه كفاية لمن كان له قلب أو ألقى السمع وهو شهيد.) اقول وهذا كلام متين وهو قطعا يمنع من القول بنفي العصمة العمدية ولا يدع مجال لمرتكبه فلا يكون المخالف الا حشويا بل وخارجا من مجال الفقه بالشريعة.

المصدر : بحار الأنوار – العلامة المجلسي – (ج ١١ / ص ٨٩)

بحث الدرر السنية

قال في موقع الدرر السنية في المبحث الثاني: العصمة من الصغائر (ذهب أكثر علماء الإسلام إلى أن الأنبياء ليسوا معصومين من الصغائر، وقال ابن تيمية: (القول بأن الأنبياء معصومون من الكبائر دون الصغائر هو قول أكثر علماء الإسلام، وجميع الطوائف، حتى إنه قول أكثر أهل الكلام، كما ذكر أبو الحسن الآمدي أنّ هذا قول أكثر الأشعرية، وهو أيضاً قول أكثر أهل التفسير والحديث والفقهاء، بل لم ينقل عن السلف والأئمة والصحابة والتابعين وتابعيهم إلاّ ما يوافق هذا القول..) أقول ستعرف ان هذا مجرد اجتهاد وان اشتهر وان الدليل اللفظي ليس بصفهم وانما الجأهم لذلك الدليل التصديقي وهو يوجب العصمة الشاملة ويوجب ما ظنوه من الظواهر انها من المتشابهات. هذا هو الحق وليس تجزئة العصمة

لشخص واحد بشكل غير معقول ولا منطقي ففي شيء يكون معصوما وفي غيره لا يكون معصوما. ان القول بإمكان تجزؤ العصمة هو اول ما عليهم اثباته والقران والسنة خلافه كما علمت. أقول ولاحظ قوله الاكثر و سياتي بقول الجمهور فالمسالة ليست اجماعية.

قال (الأدلة: وقد استدل جماهير العلماء على دعواهم بأدلة: ١- معصية آدم بأكله من الشجرة التي نهاه الله تعالى عن الأكل منها، وَإِذْ قُلْنَا لِلْمَلَائِكَةِ اسْجُدُوا لِآدَمَ فَسَجَدُوا إِلَّا إِبْلِيسَ أَبَى - فَقُلْنَا يَا آدَمُ إِنَّ هَذَا عَدُوٌّ لَّكَ وَلِزَوْجِكَ فَلَا يُخْرِجَنَّكُمَا مِنَ الْجَنَّةِ فَتَشْقَى - إِنَّ لَكَ أَلَّا تَجُوعَ فِيهَا وَلَا تَعْرَى - وَأَنَّكَ لَا تَظْمَأُ فِيهَا وَلَا تَضْحَى - فَوَسْوَسَ إِلَيْهِ الشَّيْطَانُ قَالَ يَا آدَمُ هَلْ أَدُلُّكَ عَلَى شَجَرَةِ الْخُلْدِ وَمُلْكٍ لَّا يَبْلَى - فَأَكَلَا مِنْهَا فَبَدَتْ لَهُمَا سَوْآتُهُمَا وَطَفِقَا يَخْصِفَانِ عَلَيْهِمَا

مِن وَرَقِ الْجَنَّةِ وَعَصَى آدَمُ رَبَّهُ فَغَوَى [طه: ١١٦- ١٢١]. والآية في غاية الوضوح والدلالة على المراد، فقد صرحت بعصيان آدم ربه. ٢- ونوح دعا ربه في ابنه الكافر وَنَادَى نُوحٌ رَّبَّهُ فَقَالَ رَبِّ إِنَّ ابنِي مِنْ أَهْلِي وَإِنَّ وَعْدَكَ الْحَقُّ وَأَنتَ أَحْكَمُ الْحَاكِمِينَ [هود: ٤٥]، فلامه ربه على مقالته هذه، وأعلمه أنّه ليس من أهله، وأن هذا منه عمل غير صالح قَالَ يَا نُوحُ إِنَّهُ لَيْسَ مِنْ أَهْلِكَ إِنَّهُ عَمَلٌ غَيْرُ صَالِحٍ فَلاَ تَسْأَلْنِ مَا لَيْسَ لَكَ بِهِ عِلْمٌ إِنِّي أَعِظُكَ أَن تَكُونَ مِنَ الْجَاهِلِينَ [هود: ٤٦] فاستغفر ربّه من ذنبه وتاب وأناب قَالَ رَبِّ إِنِّي أَعُوذُ بِكَ أَنْ أَسْأَلَكَ مَا لَيْسَ لِي بِهِ عِلْمٌ وَإِلاَّ تَغْفِرْ لِي وَتَرْحَمْنِي أَكُن مِّنَ الْخَاسِرِينَ [هود: ٤٧]. والآية صريحة في كون ما وقع منه كان ذنباً يحتاج إلى مغفرة وَإِلاَّ تَغْفِرْ لِي وَتَرْحَمْنِي... ٣- وموسى أراد نصرة الذي من شيعته، فوكز خصمه فقضى عليه قَالَ

هَذَا مِنْ عَمَلِ الشَّيْطَانِ إِنَّهُ عَدُوٌّ مُّضِلٌّ مُّبِينٌ - قَالَ رَبِّ إِنِّي ظَلَمْتُ نَفْسِي فَاغْفِرْ لِي فَغَفَرَ لَهُ إِنَّهُ هُوَ الْغَفُورُ الرَّحِيمُ [القصص: ١٥-١٦]، فقد اعترف موسى بظلمه لنفسه، وطلب من الله أن يغفر له، وأخبر الله بأنه غفر له. ٤- وداود عليه السلام تسرّع في الحكم قبل سماع قول الخصم الثاني، فأسرع إلى التوبة فغفر الله له ذنبه فَاسْتَغْفَرَ رَبَّهُ وَخَرَّ رَاكِعاً وَأَنَابَ فَغَفَرْنَا لَهُ ذَلِكَ [ص: ٢٤-٢٥]. ٥- ونبينا محمد صلى الله عليه وسلم عاتبه ربه في أمور يَا أَيُّهَا النبي لِمَ تُحَرِّمُ مَا أَحَلَّ اللَّهُ لَكَ تَبْتَغِي مَرْضَاتَ أَزْوَاجِكَ وَاللَّهُ غَفُورٌ رَّحِيمٌ [التحريم: ١] نزلت بسبب تحريم الرسول صلى الله عليه وسلم العسل على نفسه، أو تحريم مارية القبطية. وعاتبه ربه بسبب عبوسه في وجه الأعمى ابن أم مكتوم، وانشغاله عنه بطواغيت الكفر يدعوهم إلى الله، والإقبال على الأعمى الراغب فيما

عند الله هو الذي كان ينبغي أن يكون من الرسول صلى الله عليه وسلم: عَبَسَ وَتَوَلَّى أَن جَاءهُ الْأَعْمَى وَمَا يُدْرِيكَ لَعَلَّهُ يَزَّكَّى أَوْ يَذَّكَّرُ فَتَنفَعَهُ الذِّكْرَى.. [عبس: ١-٤]. وقبل الرسول صلى الله عليه وسلم من أسرى بدر الفدية فأنزل الله تعالى: لَّوْلاَ كِتَابٌ مِّنَ اللّهِ سَبَقَ لَمَسَّكُمْ فِيمَا أَخَذْتُمْ عَذَابٌ عَظِيمٌ [الأنفال: ٦٨]. هذه أمثلة اكتفينا بذكرها عن غيرها، وإلاّ فقد ورد في القرآن مغاضبة يونس لقومه، وخروجه من قومه من غير إذن من ربه، وما صنعه أولاد يعقوب بأخيهم يوسف في إلقائه في غيابة الجبِّ، ثم أوحى الله إليهم وجعلهم أنبياء.) هذا كله بسبب الفقه اللفظي والذي يؤدي الى الظاهرية والى الحشوية، والله تعالى يصف عباده بما يشاء وليس لنا ان نصفهم الا بما سمح لنا، والأدلة

النقلية والعقلية على خلاف وقوع الذنب والقبيح صغيره وكبيره من الأنبياء، لذلك تلك الظواهر التي يستفاد منها وقوع الذنب من الأنبياء يجب ان تؤول بما يوافق المحكم، كما ان بعض تلك الذنوب بحكم الفقه اللفظي هي كبائر بل ان بعض الايات صرحت بإمكان وقوع الشرك من الأنبياء بل بعضها وصفت الأنبياء بالجهل و الامتراء والريب واليأس، وهذا كله لا يمكن حمله على ظاهره، بل يؤول، وكما قالوا ان الصفات لله تعالى تحمل على ما يليق به وليس بالمعاني المعروفة عندنا لمخالفة وصفه بما نعرف للقطعيات فكذلك ما وصف به الأنبياء مما يخالف القطعيات ان يتوقف فيها و يترك تكييفها ولا تحمل على المعاني التي نعرفها. فكما ان اهل الإسلام يتوقفون في الصفات التي وصف بالله تعالى وتخالف ما هو معلوم عندهم عن الله تعالى. فكذلك على اهل الإسلام التوقف في

الصفات التي وصف بها الأنبياء وتخالف ما هو معلوم عندهم عن الأنبياء عليهم السلام. وهذا هو طريق العلم والحقيقة وليس الظاهرية والحشوية الغارقة في لفظية الادلة وظاهرية النصوص.

قال (القائلون بعصمة الأنبياء من الصغائر:

يستعظم بعض الباحثين أن ينسب إلى الأنبياء صغائر الذنوب التي أخبرت نصوص الكتاب والسنة بوقوعها منهم، ويذهب هؤلاء إلى تهويل الأمر، ويزعمون أنّ القول بوقوع مثل هذا منهم فيه طعن بالرسل والأنبياء، ثم يتحملون في تأويل النصوص، وهو تأويل يصل إلى درجة تحريف آيات الكتاب كما يقول ابن تيمية . وكان الأحرى بهم تفهم الأمر على حقيقته، وتقديس نصوص الكتاب والسنة، واستمداد العقيدة

في هذا الأمر وفي كل أمر من القرآن وأحاديث الرسول، وبذلك نحكمها في كل أمر، وهذا هو الذي أمرنا به، أمّا هذا التأويل، والتحريف بعد تصريح الكتاب بوقوع مثل ذلك منهم فإنّه تحكيم للهوى، ونعوذ بالله من ذلك.

وقد انتشرت هذه التأويلات عند الكتاب المحدثين، وهي تأويلات فاسدة من جنس تأويلات الباطنية والجهمية، كما يقول ابن تيمية) أقول ان هذا الدفاع ليس عن القران والسنة بل عن الفقه اللفظي و المنهج اللفظي السائد، وهل موافقة ما هو قطعي من القران والسنة وسيرة الصحابة بمتابعة النبي وطاعته واتباعه في كل صغيرة وكبير هو مخالف لتحكيم القران والسنة، وهل نفي تجزئة العصمة والقول بعدم معقولية ذلك ولا منطقيته هل هو من تحكيم الهوى. بل على العكس الإغراق في اللفظية و الظاهرية والحشوية

وتبني الأفكار المتناقضة والمخالفة للقطعيات هو المخالف لتحكيم القران والسنة. وكيف يجيبون على ان قولهم يوجب تجويز الكبيرة على الأنبياء اذ لا دليل يمنع، بل ويجوز الشرك والكفر عليهم؟ و كيف يجيبون على تجزئتهم العصمة وتفكيكها للشخص الواحد انه يعصم في فعل ولا يعصم في اخر؟

قال (الذين منعوا من وقوع الصغائر من الأنبياء أوردوا شبهتين: الأولى: أن الله أمر باتباع الرسل والتأسي بهم لَقَدْ كَانَ لَكُمْ فِي رَسُولِ اللَّهِ أُسْوَةٌ حَسَنَةٌ [الأحزاب: ٢١]، وهذا شأن كل رسول، والأمر باتباع الرسول يستلزم أن تكون اعتقاداته وأفعاله وأقواله جميعها طاعات لا محالة، لأنه لو جاز أن يقع من الرسول معصية لله تعالى لحصل تناقض في واقع الحال، إذ يقتضي أن يجتمع في هذه المعصية التي وقعت

من الرسول الأمر باتباعها وفعلها من حيث كوننا مأمورين بالتأسي بالرسول صلى الله عليه وسلم، والنهي عن موافقتها من حيث كونها معصية منهي عنها، وهذا تناقض، فلا يمكن أن يأمر الله عبداً بشيء في حال أنه ينهاه عنه.

وقولهم هذا يكون صحيحاً، لو بقيت معصية الرسول خافية غير ظاهرة، بحيث تختلط علينا الطاعة بالمعصية، أمّا وأنّ الله ينبه رسله وأنبياؤه إلى ما وقع منهم من مخالفات ويوفقهم إلى التوبة منها، من غير تأخير فإنّ ما أوردوه لا يصلح دليلاً بل يكون التأسي بهم في هذا منصباً على الإسراع في التوبة عند وقوع المعصية، وعدم التسويف في هذا، تأسياً بالرسل والأنبياء الكرام في مبادرتهم بالتوبة من غير تأخير.) أقول من الواضح ان الاشكال لا ينحصر بذلك مع ان الجواب غير تام اذ ان المبادرة للتوبة والتدارك غير واضح مدة

وزمنا وما حكم من عمل بالخطا ومسائل كثيرة تتفرع عليه، لكن الحقيقة الأهم ان اطلاق أوامر الاتباع والطاعة تنفي بنفسها ان يصدر الخطأ اذ لا يتناسب الامر المطلق بالطاعة ووقوع الخطأ.

قال (الثانية: أنّ هؤلاء توهموا أن الذنوب تنافي الكمال، وأنها تكون نقصاً وإن تاب التائب منها، وهذا غير صحيح، فإنّ التوبة تغفر الحوبة، ولا تنافي الكمال، ولا يتوجه إلى صاحبها اللوم، بل إنّ العبد في كثير من الأحيان يكون بعد توبته من معصيته خيراً منه قبل وقوع المعصية، وذلك لما يكون في قلبه من الندم والخوف والخشية من الله تعالى، ولما يجهد به نفسه من الاستغفار والدعاء، ولما يقوم به من صالح الأعمال، يرجو بذلك أن تمحو الصالحات السيئات.)
أقول ان ما قال في جوابه هو في ازلة اثر الذنب، وانما الاشكال في وقوع القبيح وتعمده، وان الذنب بما هو

فعل وقع لا يتدارك، بل ان الخطا في التبليغ يمكن ان صحح ويتدارك اما الخطا في الامتثال فلا يصحح ولا يتدارك وقد بينت ذلك.

قال (وقد قال بعض السلف: (كان داود عليه السلام بعد التوبة خيراً منه قبل الخطيئة) تعليق هذا ظن لا عبرة به. أقول واطلاق الخطيئة يشمل للكبيرة وخصوصية المصداق لا تخصص الحقيقة.

قال (قال آخر: (لو لم تكن التوبة أحبّ الأشياء إليه لما ابتلى بالذنب أكرم الخلق عليه) هذا ظن مبتن على الفقه اللفظي. واطلاق الذنب يشمل للكبيرة وخصوصية المصداق لا تخصص الحقيقة.

قال (وقد ثبت في الصحاح ((أن الله أشد فرحاً بتوبة عبده من رجل أضلته ناقته بأرض فلاة، وعليها طعامه وشرابه، فنام نومة فقام فوجد راحلته فوق رأسه

فقال: اللهم أنت عبدي وأنا ربك، أخطأ من شدة الفرح)) وفي الكتاب الكريم: إِنَّ اللّهَ يُحِبُّ التَّوَّابِينَ وَيُحِبُّ الْمُتَطَهِّرِينَ [البقرة: ٢٢٢] وقال تعالى مبيناً مثوبة التائبين: إِلَّا مَن تَابَ وَآمَنَ وَعَمِلَ عَمَلًا صَالِحًا فَأُوْلَئِكَ يُبَدِّلُ اللَّهُ سَيِّئَاتِهِمْ حَسَنَاتٍ... [الفرقان: ٧٠].وفي يوم القيامة ((يدني الله المؤمن، فيضع عليه كنفه ويستره، فيقول: أتعرف ذنب كذا، أتعرف ذنب كذا، فيقول: نعم، أي رب، حتى إذا قرره بذنوبه، ورأى في نفسه أنه هلك، قال: سترتها عليك في الدنيا، وأنا أغفرها لك اليوم)) أقول البحث في كون عصمة الأنبياء شاملة للتبليغ والمتثال، ولا ريب ان الذنب يشمل الكبير والصغير، ولا مجال للتخصيص، فمن جواز ذلك على النبي وشمله بالايات والاحاديث تلك فانه يجوز عليه الكبيرة.

قال (ومعلوم أنه لم يقع ذنب من نبي إلا وقد سارع إلى التوبة والاستغفار منه، يدلنا على هذا أن القرآن لم يذكر ذنوب الأنبياء إلا مقرونة بالتوبة والاستغفار، فآدم وزوجه عصيا فبادرا إلى التوبة قائلين: ربَّنَا ظَلَمْنَا أَنفُسَنَا وَإِن لَّمْ تَغْفِرْ لَنَا وَتَرْحَمْنَا لَنَكُونَنَّ مِنَ الْخَاسِرِينَ [الأعراف: ٢٣] وما كادت ضربة موسى تسقط القبطي قتيلاً حتى سارع طالباً الغفران والرحمة قائلاً: رَبِّ إِنِّي ظَلَمْتُ نَفْسِي فَاغْفِرْ لِي [القصص: ١٦]. وداود ما كاد يشعر بخطيئته حتى خرّ راكعاً مستغفراً فَاسْتَغْفَرَ رَبَّهُ وَخَرَّ رَاكِعاً وَأَنَابَ [ص: ٢٤]. فالأنبياء لا يقرون على الذنب، ولا يؤخرون التوبة، فالله عصمهم من ذلك، وهم بعد التوبة أكمل منهم قبلها.) أقول وهذا تفصيل اخر للعصمة وهو ان الله عصمهم من ان يؤخروا التوبة، ولو دقق المفصلون في اقوالهم فانهم سينتهون الى

تفصيلات كثيرة تكون غير عقلائية ولا منطقية وكل ذلك الجاهم هو الفقه اللفظي وحشوية الفهم وظاهرية الفقه.

قال (السبب في عصمة الأنبياء مما عصموا منه وعدم عصمتهم مما لم يعصموا منه: الرسل والأنبياء بشر من البشر، عصمهم الله في تحمل الرسالة وتبليغها، فلا ينسون شيئاً، ولا ينقصون شيئاً، وبذلك يصل الوحي الذي أنزله الله إلى الذين أرسلوا إليهم كاملاً وافياً، كما أراده الله جلّ وعلا، وهذه العصمة لا تلازمهم في كلّ أمورهم فقد تقع منهم المخالفة الصغيرة، بحكم كونهم بشراً، ولكنّ رحمة الله تتداركهم، فينبههم الله إلى خطئهم، ويوفقهم للتوبة والأوبة إليه.) أقول من الواضح ان السبب الذي بينه لا يؤدي الى النتيجة التي قررها، فان عصمتهم في التبليغ فقط تقتضي عدم

عصمتهم في غي التبليغ، وهو شامل للكفرهم وشركهم وفعلهم الكبائر وكل ما منعوه عنهم بلا دليل.

قال(يقول الشيخ مصطفى المراغي شيخ الجامع الأزهر: (إنّ الوحي لا يلازم الأنبياء في كلّ عمل يصدر عنهم، وفي كلٍّ قول يبدر منهم، فهم عرضة للخطأ، يمتازون عن سائر البشر بأنّ الله لا يقرّهم على الخطأ بعد صدوره، ويعاتبهم عليه أحياناً) أقول وهنا مساواة للعصمة و الوحي وهي بين الخطأ فالعصمة ملكة وصفة في الانسان وليست مشترطة بالوحي. وقوله لايقرهم على الخطأ هو بالمفهوم مما ذكر في القران ومن اين له ان يثبت ان جميع أفعال الأنبياء واخطائهم هي فقط ما ذكر القران. في الواقع كثير مما تقدم من استدلالات ونتائج غير منتظمة ولا متسقة وسببها المنهج اللفظي الظاهري.

المصدر:

https://dorar.net/aqadia/2023/
%D8%A7%D9%84%D9%85%D8
%A8%D8%AD%D8%AB-
%D8%A7%D9%84%D8%AB%D8
%A7%D9%86%D9%8A:-
%D8%A7%D9%84%D8%B9%D8
%B5%D9%85%D8%A9-
%D9%85%D9%86-
%D8%A7%D9%84%D8%B5%D8
%BA%D8%A7%D8%A6%D8%B1

الثانية: كلام سالم عبد الهادي

قال سالم عبد الهادي في عصمة النبي صلى الله عليه وسلم وأثرها على السنة النبوية على موقع مداد (إن قضية ((عصمة الرسول - صلى الله عليه وسلم -)) التي اتفقت عليها طوائف الأمة الإسلامية) أقول هذا الكلام تام في الجملة، وإذا ما عرفنا ان العصمة التبليغية امر عقلي بل بديهي، فلا بد ان ينصرف القول بالعصمة الى العمل والامتثال وهذا مختلف فيه ورسالتي هذه لابطال من خالف العصمة الشاملة وانها امر غير معقول وسترى ان الأستاذ عبد الهادي سيصرح ان العصمة لا تتجزأ ان التفكيك بين عصمة في وجه وعصمة في اخر غير معقول.

قال (تأتي مسألة عصمة النبي - صلى الله عليه وسلم - لتفضح هؤلاء جميعًا (أي منكري السنة) لأنه إذا سلمنا بعصمة النبي - صلى الله عليه وسلم - وهو كذلك بحمد الله - فهذا يستلزم قبول أقواله وأفعاله وتقريراته، والتسليم له في كل أحكامه، تسليمًا تامًا، مع الرضى بذلك، وهذا هو مقتضى الإيمان برسالته - صلى الله عليه وسلم - وبعصمتِه.) أقول وهو يقتضي اتباعه في كل حركاته وسكناته وهذا فرع العصمة الشاملة.

قال (فمن يقول بعصمتِه كما هو مجمعٌ عليه فإنه يلزمه أن يقول بصحة أقواله وأفعاله - صلى الله عليه وسلم -، وأن يُسلِّم له في هذا كله، ولا يجادل ولا يماري ولا يعتذر عن قبول ذلك بحججٍ, أو فلسفاتٍ) هذا تام جميل وشامل كاشف عن العصمة الشاملة التبليغية والعملية الامتثالية.

قال (لأننا نعلم أن رفض بعض أقوال المعصوم عن الخطأ والوهم نقضٌ لعصمتِه، وانتقاصٌ له، واعتقاد خطأ بعض أقواله وأفعال لأنه لا يُرَد القول إلا لخطأ أو خلل في هذا القول من جهةٍ, ما، وهذا يتنافى مع عصمة القائل.) وهذا تام وجميل.

قال (وهذا الرسول (- صلى الله عليه وسلم -) نفسه هو الطريق الذي وصلنا القرآن الكريم من خلاله، فلئن لم يكن معصومًا في أقواله وأفعاله فليس معصومًا في تبليغه للقرآن أو غيره، وهذا يعود على أصل القرآن والسنة بالبطلان، ويُبطِل الإسلام كله، وهذا محالٌ مخالفٌ للعقول السليمة والأخبار المتواترة، بل مخالفٌ لإجماع جميع عقلاء الأمم والطوائف على صدق النبي - صلى الله عليه وسلم ولم يخالف في ذلك سوى بعض أعداء النبي وأعداء الرسل جميعًا.) وهذا تام وان كان في النقولات اجمال الا ان الدليل

المنطقي العقلي يستلزمه، ومن هنا يكون على من يجزئ العصمة ويفرق بين عصمة التبليغ وعصمة الامتثال والعمل ان يراجع نفسه والا فان قوله سيؤدي الى النتيجة الخطيرة التي أشار اليها الكاتب الا وهي ابطال القران وابطال الاسلام.

قال (والصدق والأمانة والعصمة أمورٌ معنويةٌ داخليةٌ لها أثرها المادي الملموس في واقع الشخص، ومثل هذه الأمور لا تُجَزَّأ، ولا تنقسم، ولا يمكن الفصل بين أجزائها بحالٍ. فلا يمكن أن يقال مثلا: فلان معصومٌ وغير معصومٍ, في نفس الوقت، أو يتكلم بآيةٍ, وحديثٍ, في وقتٍ, واحدٍ, فيكون معصوماً في الآية وغير معصومٍ, في الحديث.

فهذا محالٌ مخالف للعقل والنقل.) وهذا من جواهر كلامه وقد جعلته في مقدمة الكتاب. وهو وان قصد القران والحديث الا انه لا يخفى انه لا يمكن أيضا التفكيك بين القران والحديث وغيرهما من اقوال وافعال في الأمور الامتثالية والعملية والحياتية.

قال((وجوب) العمل بالسنة النبوية الكريمة وأنها وحيٌ من الله – عز وجل لأنه – صلى الله عليه وسلم – أخبرنا بأنه قد أُوتِي القرآن ومثله معه، وهو معصومٌ في قوله وفعله، فوجبَ قبول قوله في هذا تمامًا كما قبلنا قوله: بأن الله – عز وجل – قد أنزل عليه وحيًا من السماء) وهذا تام ويعمم بلا ريب لكل فعل وقول منه صلى الله عليه واله.

قال (لا يصح بحالٍ, من الأحوال أن نُفَرِّق بين القرآن والسنة في العمل بهما والتسليم لأحكامهم.) وكذلك لا يصح ان نفرق بين عمل وعمل له عليه السلام وبين قول وقول، فما يحكم قولا منه بخصوص القران والسنة يحكم غيره في غيرهما، والتفكيك والتمييز والتفريق غير منطقي ولا معقول.

قال (يجب قبول السنة متى ثبتت لنا بالطرق والأسانيد الصحيحة والعمل بها كما نعمل بالقرآن تمامًا، فمن أنكرها بعد ثبوتها فإنما رد قول المعصوم - صلى الله عليه وسلم -، الذي أتى القرآن الكريم من طريقه.) العمل بالسنة واجب ولا يصح ردها وهي تثبت بالعلم بها فمتى علمت وجب العمل ولا يكفي الظن الناتج عن صحة السند، فصحة السند لا تعني العلم بالصدور لا عقلا ولا نقلا، وانما تعني الظن به

والظن لا يغني من الحق شيئا. وانما يعلم بالسنة ويعلم ان الحديث حق وصدق اذا كان له شاهد ومصدق من القران والسنة وهذا الذي يدل عليه العقل والنقل وبينت في كتبي لي كثيرة في أسس منهج العرض ووجوب عرض الحديث على القران.

قال (إذا قَبِلنا بعض السنة لزمنا قبول بعضها الآخر ولا فرق.) أقول والعبارة وان كانت لها مناسبتها هنا الا ان يصح التعميم فيقال اذا قلبنا قولا للنبي لزمنا قبول البعض الاخر من أقواله ولا فرق. فاذ قبلنا قول النبي في التبليغ لزمنا قبول قوله في غير التبليغ من امتثال واعمال.

قال (كما أن من أنكر بعضها (السنة) يلزمه أن ينكر باقيها) أقول وهذا وان كان في كلامه خه بالسنة الا انه من الواضح انه لا فرق بين اقسام أقواله صلى الله عليه واله، فمن أنكر قولا من أقواله في أي امر واي

شأن يلزمه ان ينكر غيره اذ لا فرق. فمن ينكر قولا ليس في التبليغ يلزمه ان ينكر قولا التبليغ ومن ينكر ان يكون النبي صلى الله عليه واله معصوما في الامتثال والعمل يلزمه ان ينكر ان يكون معصوما في التبليغ اذ لا فرق ولا يمكن تجزئة العصمة.

قال (فهذا قوله، وهذا قوله، ومتى صحَّ القول عنه بالطريق الثابت الصحيح، فلا يجوز تركه أبدًا، بل لابد من التسليم له والعمل به متى صحَّ عنه – صلى الله عليه وسلم –) أقول لاحظ الى سعة العبارة واطلاقها وعمومها بما لا يقبل الريب انها تشمل كل قول ولا تختص باقوال التبليغ.

المصدر:

https://midad.com/article/196418/عصمة-النبي-صلى-الله-عليه-وسلم-وأثرها-على-السنة-النبوية

قال الحافظ أحمد بن أبي بكر بن إسماعيل البوصيري في اتحاف الخيرة المهرة بزوائد المسانيد العشرة : عن ابن عباس قال: "عير يوسف بثلاث: قوله: (اذكرني عند ربك فأنساه الشيطان ذكر ربه) وقوله لإخوته (إنكم لسارقون) (قالوا إن يسرق فقد سرق أخ له من قبل) قال أبو إسرائيل (وذلك ليعلم أني لم أخنه بالغيب) فقال له جبريل: ولا حين هممت؟ فقال: (وما أبرئ نفسي إن النفس لأمارة بالسوء إلا ما رحم ربي). قال هذا إسناد موقوف ضعيف، لضعف خصيف ولاسيما فيما رواه في حق الأنبياء وهم معصومون قبل البعثة وبعدها هذا هو الحق.) ومن الواضح انها العصمة الشاملة للعمل والامتثال، بل عرفت ان اصل العصمة هو الامتثال.

قال الطحاوي في مشكل الآثار (فكان قوله صلى الله عليه وسلم : « ما بعث الله من نبي ، ولا استخلف من خليفة إلا له بطانتان » – ثم قال– ثم تأملنا قوله صلى الله عليه وسلم : « وهو من الغالبة عليه منهما » فكان ذلك عندنا ، والله أعلم ، مما يرجع إلى غير الأنبياء ممن ذكر في هذه الآثار ، لا إلى الأنبياء ؛ لأن الأنبياء صلوات الله عليهم معصومون ، لا يكونون مع من لا تحمد خلائقه ولا مذاهبه .) هذا وفق المنهج التصديقي واما وفق المنهج اللفظي فالظاهريو والحشوية متعينة أحيانا.

جمع الجوامع أو الجامع الكبير للسيوطي : ثلاثة معصومون من شر إبليس وجنوده الذاكرون الله كثيراً بالليل والنهار والمستغفرون بالأسحار والباكون من خشية الله (أبو الشيخ فى الثواب عن ابن عباس).)

وهي عصمة شاملة بل هي في العمل والامتثال لان التبليغ مختص بالانبياء والرسل ومن يبلغ عنهم.

حلية الأولياء : قال سمعت أبا أحمد الحسنوني يقول قال أبو بكر الواسطي الناس على ثلاث طبقات الطبقة الأولى من الله عليهم بأنوار الهداية فهم معصومون من الكفر والشرك والنفاق والطبقة الثانية من الله عليهم بأنوار العناية فهم معصومون عن الكبائر والصغائر والطبقة الثالثة من الله عليهم بالكفاية فهم معصومون عن الخواطر الفاسدة وحركات أهل الغفلة .) ولا ريب ان الأنبياء في اعلى الطبقات، ومن الملاحظ ان هذا ليس تقسيما ذاتيا بل تقسيما احواليا فعليا عمليا، فالشخص نفسه والشامل للثلاثة ممكن ان يتجلى فيه أيا منها، ففي الحقيقة هو تقسيم لاشكال العصمة بحسب متعلقاتها،

وليس للمعصومين فان العصمة لا تتجزأ. ولا موضوعية ولا واقعية هذا التقسيم بينتها فيما تقدم.

صحيح مسلم - (ج ٤ / ص ١٨٤٠)

عن أبي هريرة : أن رسول الله صلى الله عليه و سلم قال لم يكذب إبراهيم النبي عليه السلام قط إلا ثلاث كذبات ثنتين في ذات الله قوله إني سقيم وقوله بل فعله كبيرهم هذا وواحدة في شأن سارة .. قال الشارح: ش (لم يكذب إبراهيم) قال المازري أما الكذب فيما طريقه البلاغ عن الله تعالى فالأنبياء معصومون منه سواء كثيره وقليله وأما ما لا يتعلق بالبلاغ ويعد من الصغائر كالكذبة الواحدة في حقير من أمور الدنيا ففي إمكان وقوعه منهم وعصمتهم منه القولان المشهوران للسلف والخلف قال القاضي عياض الصحيح أن الكذب فيما يتعلق بالبلاغ لا يتصور وقوعه منهم سواء جوزنا وقوع الصغائر منهم

أم لا وسواء قل الكذب أم كثر لأن منصب النبوة يرتفع عنه وتجويزه يرفع الوثوق بأقوالهم.) أقول لاحظ كيف ان المنهج السندي يوقع أصحابه في المشاكل وفي الحشوية والظاهرية المرة المخالفة للأصول.

مسند الحارث - (ج ٣ / ص ١٦٢)

عن ابن عباس قال : « عير يوسف بثلاث : قوله (اذكرني عند ربك فأنساه الشيطان ذكر ربه (١)) وقوله لإخوته (إنكم لسارقون (٢)) ، (قالوا إن يسرق فقد سرق أخ له من قبل (٣)) قال أبو إسرائيل : (ذلك ليعلم أني لم أخنه بالغيب (٤)) فقال له جبريل : ولا حين هممت فقال : (وما أبرئ نفسي إن النفس لأمارة بالسوء إلا ما رحم ربي) » قلت : هذا إسناد لا يصح ، فإن فيه خصيفا وهو ضعيف جدا ، وهو موقوف أيضا ، ولا يلتفت إلى ما رواه

خصيف ، ولا سيما فيما رواه في حق الأنبياء وهم معصومون قبل البعثة وبعدها ، هذا هو الحق.) عرفت انها في الامتثال.

مختصر قيام الليل لمحمد بن نصر المروزي : عن وهيب بن الورد رحمه الله قال : بلغنا أن إبليس تبدى ليحيى عليه السلام بن زكريا عليه السلام ، فقال له : إني أريد أن أنصحك قال : كذبت أنت لا تنصحني ولكن أخبرني عن بني آدم ، قال هم عندنا على ثلاثة أصناف . أما صنف منهم فهم أشد الأصناف علينا نقبل عليه حتى نفتنه ونستمكن منه ثم يفزع إلى الاستغفار والتوبة ، فيفسد علينا كل شيء أدركنا منه ، ثم نعود له فيعود ، فلا نحن نيئس منه ولا نحن ندرك منه حاجتنا . وأما الصنف الآخر فهم في أيدينا بمترلة الأكرة في أيدي صبيانكم نتلقفهم كيف شئنا قد

كفونا أنفسهم . وأما الصنف الآخر فهم مثلك معصومون لا نقدر منهم على شيء . فقال له يحيى على ذلك : هل قدرت مني على شيء ؟ قال : لا ، إلا مرة واحدة فإنك قدمت طعاما تأكله فلم أزل أشهيه إليك حتى أكلت منه أكثر مما تريد ، فنمت تلك الليلة فلم تقم إلى الصلاة كما كنت تقوم إليها . فقال له يحيى عليه السلام : لا جرم لا شبعت من طعام أبدا حتى أموت . فقال له الخبيث : لا جرم لا نصحت آدميا بعدك. ت: الحديث ظني لا شاهد له ، الا انه متعدد المضامين وفيه نص على عصمة الأنبياء.

موسوعة فقه الابتلاء : والتعبير بقوله – سبحانه – { أَوْ لَتَعُودُنَّ فِي مِلَّتِنَا } يفيد بظاهرة أن الرسل كانوا على ملة الكافرين ثم تركوها ، فإن العود معناه : الرجوع إلى الشئ بعد مفارقته . وهذا محال ، فإن الأنبياء معصومون – حتى قبل النبوة – عن ارتكاب الكبائر ، فضلاً عن الشرك . وقد أجيب عن ذلك بإجابات منها : أن الخطاب وإن كان فى الظاهر مع الرسل ، إلا أن المقصود به أتباعهم المؤمنون ، الذين كانوا قبل الإيمن بالرسل على دين أقوامهم ، فكأنهم يقولون لهؤلاء الاتباع : لقد كنتم على ملتنا ثم تركتموها ، فإما أن تعودوا إليها وإما أن تخرجوا من ديارنا ، إلا أن رءوس الكفر وجهوا الخطاب إلى الرسل من باب التغليب .

ومنها : أن العود عنا بمعنى الصيرورة ، إذ كثيراً ما يرد " عاد " بمعنى صار ، فيعمل عمل كان ، ولا

يستدعى الرجوع إلى حالة سابقة ، لنخرجنكم من أرضنا أو لتصيرن كفاراً مثلنا .

ومنها : أن هذا القول من الكفار جار على توهمهم وظنهم ، أن الرسل كانت قبل دعوى النبوة على ملتهم ، لسكوتهم قبل البعثة عن الإنكار عليهم ، فلهذا التوهم قالوا ما قالوا ، وهم كاذبون فيما قالوه . وشبيه بهذه الآية قول قوم شعيب – عليه السلام – له { لَنُخْرِجَنَّكَ ياشعيب والذين آمَنُواْ مَعَكَ مِن قَرْيَتِنَآ أَوْ لَتَعُودُنَّ فِي مِلَّتِنَا . . . } أقول لاحظ كيف ان الفقه اللفظي والظاهري يسبب المشاكل والانسدادات لاصحابه والصحيح المصدق والذي له شاهد امتناع تلك الظواهر واللفظيات على الأنبياء وانه يحمل على معنى لا يخالف ذلك وهو الاخطار اللفظي للرسالة بان الكفار أرادوا منه الكفر، وعبر بذلك سردا من نظرة الكفار وليس لانه الواقع.

تهذيب سنن أبي داود وإيضاح مشكلاته : وَقَالَ بَعْضهمْ : الْإِجْمَاع مُنْعَقِد عَلَى خِلَاف هَذَا الْحَدِيث , وَالْإِجْمَاع مَعْصُوم مِنْ الْغَلَط وَالْخَطَأ.) أقول فيكون على هذا ان الاجماع افضل من الأنبياء لانهم غير معصومين من الغلط والخطأ.

شرح معاني الآثار : عن عبد الله قال قال رسول الله صلى الله عليه و سلم : التوبة من الذنب أن يتوب الرجل من الذنب ثم لا يعود إليه فهذه صفة التوبة وهذا غير مأمون على أحد غير رسول الله صلى الله عليه و سلم فإنه معصوم.) أقول وهو مطلق شامل للصغيرة.

شرح معاني الآثار : الأغر المزني قال : خرج إلينا رسول الله صلى الله عليه و سلم رافعا يديه وهو يقول

يا أيها الناس استغفروا ربكم ثم توبوا إليه فوالله إني لاستغفر الله وأتوب إليه في اليوم مائة مرة قالوا فهذا كان رسول الله صلى الله عليه و سلم يقوله لأنه معصوم من الذنوب وأما غيره فلا ينبغي أن يقول ذلك لأنه غير معصوم من العود فيما تاب منه) وهذا مطلق شامل للصغيرة.

التوفيق الرباني : وإجماع الامة معصوم من الخطأ.) أقول وبهذا فان الاجماع افضل من الأنبياء لانهم يخطئون.

أمالي ابن سمعون : عن ابن عباس رضي الله عنهما قال خرج عيسى بن مريم عليه السلام يستسقي بالناس فأوحى الله عز وجل إليه لا يستسقي معك خطاء فأخبرهم بذلك فقال من كان من أهل الخطيئة

فليعتزل قال فاعتزل الناس كلهم إلا رجلا مصابا بعينه اليمنى فقال له عيسى ما لك لا تعتزل قال يا روح الله ما عصيت الله طرفة عين ولقد التفت فنظرت بعيني هذه إلى قدم امرأة من غير أن كنت أردت النظر إليها فقلعتها ولو نظرت إليها اليسرى لقلعتها فبكى عيسى عليه السلام حتى ابتلت لحيته بدموعه ثم قال ادع فأنت أحق بالدعاء مني فإني معصوم بالوحي وأنت لم تعصم و لم تعص) أقول مع ان الحديث ظني الا انه نص في ان العصمة لا تكون بالوحي فقط، وان العصمة اصلها الفعل والعمل والامتثال وليس العلم والمعلومات والتبليغ، ولا نسلم ان عصمة الأنبياء بالوحي فقط بل هي ملكة وقوة إرادة ولا نسلم ان من يعصم من غيرهم يكون افضل.

الغنية عن الكلام وأهله : ودليل الاستغاثة قوله تعالى ولا تدع من دون الله ما لا ينفعك ولا يضرك فإن فعلت فإنك إذا من الظالمين . وهذا خطاب للرسول صلى الله عليه و سلم كما ترى أي لا تدع يا محمد من دون معبودك وخالقك شيئا لا ينفعك في الدنيا ولا في الآخرة ولا يضرك في دين ولا دنيا يعني بذلك الآلهة والأصنام فإن فعلت فدعوتها من دون الله فإنك إذا من الظالمين أي المشركين بالله والرسول صلى الله عليه و سلم معصوم من الشرك ومن كبائر الذنوب وإنما هذا تعليم للأمة.) تعليق أقول وهذا ما اشرت اليه من ان الفقه اللفظي ليس له مجال لمنع الشرك والكبائر على الأنبياء وهذا احد المواضع فوجب التاويل وحمل الكلام على غير ظاهره.

كتاب العلم لإبن عثيمين : وأبو حنيفة ـــ رحمه الله ـــ كغيره من الأئمة له أخطأ وله إصابات، ولا أحد

معصوم إلا رسول الله صلى الله عليه وعلى آله وسلم، كما قال الإمام مالك: كان يؤخذ من قوله ويرد إلا صاحب هذا القبر، وأشار إلى قبر النبي صلى الله عليه وعلى آله وسلم .) أقول وهذا مطلق شامل للامتثال والعمل ولا يختص بالتبليغ.

أخبار الآحاد في الحديث النبوي : ظن من هو معصوم عن الخطأ لا يخطئ، والأمة في إجماعها معصومة من الخطأ، ولهذا كان الإجماع المبني على الاجتهاد حجة مقطوعاً بها.) تعليق وبهذا فان ظن المجتهدين المجمعين على أقول افضل من الأنبياء لانه لا يخطئ وهم يخطئون. وقد يرى بعضهم ان هذا مبالغة او تجني لكنها الحقيقة المرة التي لن يستطيعوا انكارها.

صحيفة أبي الزبير عن جابر قال ابن تيمية (إجماع أهل العلم بالحديث على أن هذا الخبر صدق كإجماع الفقهاء على أن هذا الفعل حلال أو حرام أو واجب ، وإذا أجمع أهل العلم على شيء فسائر الأمة تبع لهم فإجماعهم معصوم.) أقول فاجماع اهل العلم بالحديث افضل من الأنبياء لانه معصوم لا يخطئ بينما الأنبياء يخطئون.

البدر المنير لابن الملقن قال : أما إِذا قُلْنَا أَنه عَلَيْهِ السَّلَام لَا يحكم إِلَّا عَن وَحي فَلَيْسَ غَيره مثله ، وَكَذَا إِن قُلْنَا بِمذهب الْجُمْهُور أَن لَهُ أَن يجْتَهد ، وَأَنه مَعْصُوم وقيه من الْخَطَأ، أما إِذا جَوَّزنَا مِنْهُ لَكِن لَا يقر عَلَيْهِ فقد يحْتَج بِهِ .) تعليق أي اذا جوزنا منه الخطأ في الحكم. لاحظ كيف ان الفقه اللفظي يذهب باصحابه بحسب اصولهم الى ما لا يمكن قبوله فان الكلام هنا بتجويز

خطا النبي في الحكم. انا ادعو بإخلاص اللفظين الى المراجعة.

مشكلات_الأحاديث_النبوية_وبيانها : قال تواترت الأخبار على إن الرسل ينسون . قال الله عن موسى (قال لا تؤاخذني بما نسيت ولا ترهقني من أمري عسرا) , وقد صح رسول أنه قال " كانت هذه من موسى نسيانا " , وقال تعالى عنه وعن غلامه (فلما بلغا مجمع بينهما نسيا حوتهما) وقال (ولقد عهدنا إلى آدم من قبل فنسى و لم نجد له عزما) و قال لخاتم الرسل (سنقرئك فلا تنسى إلا ما شاء الله انه يعلم الجهر وما يخفى) , وقد صح أن رسول الله عليه السلام سمع قارئا يقرأ آية فقال " ذكرني آية كنت أنسيتها " , وتواتر عنه عليه السلام أنه نسى في صلاته ، وانه قال (إنما أنا بشر أنسى كما تنسون فإذا نسيت

فذكروني) والشبهة التي أوردها على السحر ترد على النسيان ــ إن كانت صحيحة ــ فما كان جوابا لنا عن السحر . وإذا جاز عليه الاختلاط إذا سحر جاز عليه إذا نسى . فإذا احتمل أن يخيل إليه في التبليغ في حالة السحر جاز أن ينسى في التبليغ ، وجاز أن ينسى بعض ما أوحي إليه وأن ينسى أشياء من القرآن و الدين . وإذا علموا انه معصوم من ان ينسى ذلك أو أشياء منه ، فاليعلموا انه معصوم من أن يقع في التبليغ تخييل ــ وإن خيل إليه في غيره ــ والمسألتان سواء .) تعليق أقول وهذا كلام غريب لا ينبغي ان يصدر من انسان له حكمة، كيف ترد الأمور الفطرية و العقلائية والوجدانية بالتعبد المتناقض وغير المبرر ولا المستقيم، فكيف تستدل بتعبد لا شاهد له ولا مصدق على بطلان أمور وجدانية وفطرية وعقلائية راسخة، من من العقلاء سيقر لك ان

المسحور لا يخلط وان الناسي لا يخلط، وان تلك التخليطات لا يترتب عليها خطا ولا اثر؟ ان هذه الورطة الكبير للمنهج السندي والمنهج اللفظي يجب ان تنتهي فورا. ويجب اعتماد الفقه التصديقي والمنهج العرضي لنخلص الدين ونصوصه من هذا الارباك المرير. وكل اشكال الجهل والطعن في شخص الولي لا يتوافق مع القران ولا السنة ولا الوجدان، وهو خارج حتما من العصمة السهوية وداخل في الجهل وهو ممنوع قطعا على الأنبياء عليهم السلام.

مشكلات_الأحاديث_النبوية_وبيانها : إذاً فالعبارة الصحيحة في هذا المقام أن يقال : الأمور الدنيويات قسمان : وحي عن الله . واجتهاد رأي (الأول) معصوم فيه ولا ريب (والثاني) هو الذي يجوز فيه الخطأ . وأما إجمالهم الدنيويات كلها بأنها يجوز فيها

الخطأ فأمر لا يصح . والحديث الذي استندوا عليه راد عليهم .) أقول لاحظ هذه المراجعة انه حتى في الدنيويات أيضا هناك عصمة في بعضها، اذن ماذا تبقى لعدم العصمة، وقد اشرت انهم اذا دققوا في التفصيل فانهم لا ينتهون الى قرار وانما اخذهم التساهل والتقليد واغلاق المسالة دون تحقيق.

انتهى والحمد لله



أنور غني الموسوي طبيب وشاعر وباحث اسلامي من العرق. ولد في ٢٩ ذي الحجة ١٣٩٢ هجري (١٩٧٣ميلادي) في بابل. درس في النجف الطب والفقه. مؤلف لأكثر من مائتي كتاب وظهر اسمه في عشرات المجلات والمختارات الادبية العالمية، وحاز على جوائز عدة ورشح لجائزة البوشكارت. يكتب باللغتين العربية والانجليزية ويعتمد منهج عرض المعارف على القرآن في الشريعة.



دار أقواس للنشر - العراق